أفعال المطاوعة
واستعمالاتها في القرآن الكريم

تأليف
الدكتور أيوب جرجيس العطية

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : أفعال المطاوعة واستعمالاتها
في القرآن الكريم

Title : AFᶜĀL AL-MUṬĀWAᶜA WA ISTIᶜMALĀTUHĀ FĪ AL-QURᵓĀN AL-KARĪM

التصنيف : دراسات قرآنية نحوية

Classification: Coranic syntactical studies

المؤلف : الدكتور أيوب جرجيس العطية

Author : Dr. Ayyoub Jerjis Al-Atiyya

الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	144	عدد الصفحات
Size	17* 24 cm	قياس الصفحات
Year	2012 A.D. -1433 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

جميع الحقوق محفوظة

2012 A.D -1433 H.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun

1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٠٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٩٦١+
فاكس: ٠٥ ٨٠٤٨١٣ ٩٦١+
ص.ب:٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah baydoun@al-ilmiyah.com
http://www.al-ilmiyah.com

ISBN 978-2-7451-7438-3

ISBN 2-7451-7438-X

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقدِّمَة

الحمد لله الذي هدى القلوب فاهتدت لعبادته، وبعث الرسل فانقادت لتبليغ دعوته.

أمّا بعْدُ:

فقد عُني النحويين العربُ من لدنْ سيبويه بمعرفة المعاني التي يفيدها الفعل في مبانيه المختلفة لا سيّما المزيدة منها، ومن تلك المعاني الصيرورة والمطاوعة والتعدية وغيرها، وقد استوقفني معنى المُطاوَعة الذي لم يتصدّ له أحد من الباحثين على نحو يجليه، ويلمّ أشتاته على حدّ علمي، فقد وجدت بحوث المتأخرين وكتبهم تردد ما قاله السابقون في هذا الشأن، فعزمت أنْ أدرس هذا الموضوع الذي وقع في قلبي منذ سنين وأنا أقرأ في كتب النحو والصرف دراسة وافية.

أهميّة الموضوع

تأتي أهميته من أمور متعددة وهي:

1 - أنّ معظم كتب النحو والصرف قد ذكروا بدءاً بكتاب سيبويه، ولا نتصفح كتابا في النحو إلا وذكره في باب (تعدي الفعل ولزومه) لا سيّما الكتب المتأخرة منها ولا كتاباً في الصرف إلا وذكر في (معاني صيغ الأفعال) وهذا يؤكد مدى اهتمام النحاة بهذا الباب، ويدل أيضا على أهميته في الدرس النحوي والصرفي.

2 - **المطاوعة** وسيلة من وسائل تحويل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد إلى فعل لازم.

3 - أفعال **المطاوعة** تعبّر عن حالة لا تعبر عنها غيرها من الأفعال المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول، وهذه فضيلة تستحق الالتفات والبحث، فدلالة الفعل (انكسر) في جملة: انكسر العود مثلاً تختلف عن دلالة الأفعال كَسَر وكُسِرَ، ففعل الكسر كأنه حدث ذاتياً، وإنْ كان بتأثير خارجي في حقيقته.

4 - أصبحت **المطاوعة** مفهوماً يُفسَّرُ به بعض الأفعال التي تخرج إلى معان أُخر، ومن ذلك ما قاله محمد بن عيسى السلسيلي في قوله تعالى: ﴿ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرًا ﴾ قال: ((إنما استحق أن يكون بمعنى صار ؛ لأنه مطاوع ردّ بمعنى صير)) [1]، أو للتفريق بين معنى وآخر، ومن ذلك ما قاله الإمام الجويني في الفرق بين الإيتاء والإعطاء وهو أن الإيتاء أقوى من الإعطاء ؛ ((لأن الإعطاء له مطاوع يقال: أعطاني فعطوت ولا يقال في الإيتاء: آتاني فأتيت، إنما يقال آتاني فأخذت، والفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعول ... لأنك تقول: قطعته فانقطع فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفاً على قبول المحلّ لولاه لما ثبت المفعول)) [2].

الدراسات السابقة

حاول بعض الباحثين المعاصرين تجلية مفهوم **المطاوعة** وأوزانها، ومنهم: خليل إبراهيم العطية في بحثه الموسوم بـ(المطاوعة في الأفعال)، وهاشم طه شلاش في بحثه (المطاوعة معناها وأوزانها)، وصالح بن سليمان الوهيبي في بحثه (المطاوعة معناها وأوزانها)، غير أن بحوثهم هذه جاءت مقتضبة إذ لم يستقصَ فيها الآراء التي قيلت في مفهوم المطاوعة وأوزانها ودلالاتها، وإنما اقتصر فيها على الأوزان المشهورة فقط.

(1) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني، ج1/ 312، 318، 426، ط1، 1986، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

(2) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبي الفيصل إبراهيم، 4/ 84، طبعة 1988، دار الجليل - بيروت.

منهج البحث

اتبعتُ في هذا البحث المنهج الوصفي التاريخي مستقرياً مفهوم **المطاوعة** ومحاولاً استقصاء أوزانها ودلالاتها في كتب النحو والصرف المبسوطة من لدن سيبويه إلى عصرنا الحاضر، كما رجعت إلى المعاجم اللغوية المشهورة، ثم قمت بدارسة **المطاوعة** في القرآن الكريم.

وقد رأيت أن يكون البحث على ثلاث فصول وخاتمة، وكل فصل يتضمن مباحث وهي على التفصيل الآتي:

أما **الفصل الأول** فقد تناولت فيه مفهوم المطاوعة، وتضمن أربعة مباحث:

الأول: عرّفت فيه مصطلح المطاوعة لغة واصطلاحاً، واستعرضت تعريفات المطاوعة عند النحويين المتقدمين والمتأخرين، وبينت الخلل في بعضها والحسن في بعضها الآخر، وفي المبحث الثاني تحدثت عن لزوم المطاوعة وتخلفها عن الوقوع، وفي المبحث الثالث تكلَّمت على العلاقة بين الفعل المطاوعة والفعل المبني للمجهول، والرد على من ساوى بينهما، وفي المبحث الرابع ناقشت من أنكر المطاوعة، وقد أوردت حججه ثم قدمت رداً على كل حجة.

وأما **الفصل الثاني** فقد خصصته لدراسة أوزان المطاوعة ودلالاتها، وتضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول عن أوزانها فقط، وقد استقصيت كل الأوزان التي جاءت المطاوعة عليها من كتب اللغة والنحو والصرف التي وقفت عليها كالكتاب لسيبويه وأدب الكاتب لابن قتيبة والمصنف لابن جني وشرح الشافية للرضي، وفي المبحث الثاني حاولت أن أفسر تعدد صيغ المطاوعة، وفي المبحث الثالث ذكرت دلالاتها إفراداً وتركيباً.

أما **الفصل الثالث** فقد درست فيه استعمالات المطاوعة في القرآن الكريم، وقد جعلته فصلاً تطبيقياً لما ورد من أفعال المطاوعة في القرآن، غير أني اكتفيت لكثرتها بأمثلة على كل وزن من أوزان المطاوعة، وهذه الأمثلة ذكرت أئمة اللغة والنحو في كتب الصرف والتفسير والقراءات، ورأيت أن أدرسها دراسة دلالية تجنباً للدراسات الإحصائية التي دارت حولها الدراسات الصرفية المعاصرة، ولما للدلالة

من أهمية في الاستعمال القرآني.

ثم لخصت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، وجاء البحث مذيلاً بثبت المصادر والمراجع.

وبعد: فإن أكن قد وفقت فذلك ما رجوت وأملت، وإلا فحسبي أنني بذلت غاية الجهد.

والله الموفق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الباحث

أيّوب جرجيس العطيّة

الفصل الأول
مَفْهُوم المُطاوَعة

المبحث الأول: تعريف المطاوعة لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: لزومُ المطاوعة وتخلُّفُها عن الوقوع

المبحث الثالث: العلاقة بين الفعل المطاوِع والمبني للمجهول

المبحث الرابع: مُناقشةُ مَنْ أنكرَ المُطاوَعة

المبحث الأول

تعريف المطاوعة لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف المطاوعة لغة

المطاوعة مصدر على وزن (مفاعلة) من الفعل (طاوع)، قال الخليل بن أحمد (ت 175هـ): ((وطاوع له إذا انقاد، وإذا مضى في أمرك فقد أطاعك، وإذا وافقك فقد طاوعك ... وتقول: أنا طوع يدك أي منقاد لك ...))[1].

قال ابن السِّكِّيت (ت 244هـ): ((وأطاع له المرتع أي: اتسع وأمكنه من الرعي، وقد يقال في هذا المعنى: طاع له، وأمره بأمر فأطاعه بالألف لا غير، وطاع له إذا انقاد. بغير ألف)).

والمطاوعة هي الموافقة[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ ﴾[3] أي تابعته وشجعته وأعانته وأجابته[4].

فالمطاوعة هي الموافقة والانقياد والاستجابة.

---

(1) معجم العين، تحقيق د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج2 ص 209 - 210 مادة (طوع)، دار الهلال، بيروت، وينظر مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج3 ص 431 مادة (طوع) دار الجيل، بيروت.

(2) الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ج3/ 1255 مادة (طوع) ط3، سنة 1984، دار العلم للملايين - بيروت.
وانظر لسان العرب، ابن منظور ج8 / 241 مادة (طوع)، دار صادر، بيروت.

(3) سورة المائدة آية (30).

(4) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ص 962، ط2 سنة 1987، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ثانياً: تعريف المطاوعة واصطلاحاً

أول من ذكر مفهوم المطاوعة - في حدود علمي - هو سيبويه (ت 180 هـ) في قوله: ((هذا باب ما طاوع الذي فعله فعل، وهو يكون على انفعل وافتعل))[1]، ثم أشار بعد ذلك إلى أوزان الفعل الدالة على هذا المفهوم التي ظل يرددها من جاء بعده من النحويين بشيء من التفصيل.

ومن الملاحظ أن سيبويه لم يستعمل مصطلح (المطاوعة) ولم يقدم لها تعريفاً، ولكنه استعمل الفعل (طاوع)، ومن ثم اشتق هذا المصطلح فيما بعد.

وأما المبرد (ت 285 هـ) فقد ذكر مصطلح (المطاوعة) وعرفه بقوله: ((وهو أن يروم الفاعل فيبلغ منه حاجته))[2]، نحو: كسرت الإناء فانكسر، ويشرحه في موضع آخر فيقول: ((أي أردت كسره فبلغت منه إرادتي))[3]، وبوب لها باباً فقال: ((هذا باب أفعال المطاوعة ... ومنها ما يكون متعدّياً وغير متعدٍ نحو: أخرجته فخرج، وأدخلته الدار فدخلها))[4]، وسماها أيضاً الانفعال[5]، والانفعال مصدر الفعل (انفعل) وهو صيغة من صيغ المطاوعة.

ويعرفها ابن جنّي (ت 392 هـ) بشكل أوضح في شرحه لتصريف المازني (ت 247 هـ) بقوله: ((وهي أن تريد من الشيء أمراً فتبلغه، إمّا بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصحّ منه الفعل، وإمّا أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل إذا كان مما لا يصح منه الفعل))[6].

---

(1) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج4 ص 65 ط 3، 1983، عالم الكتب، بيروت.
(2) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج1 ص 76، عالم الكتب، بيروت.
(3) المصدر السابق، ج2 ص 104.
(4) نفسه، ج2 ص 104.
(5) نفسه، ج1 ص 86.
(6) المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى ومحمد أمين، ج1 / ص 71، سنة 1954، عيسى البابي الحلبي القاهرة، وانظر الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، ج 1 ص 191 ط4، 1979، دار الآفاق الجديدة، بيروت، وشرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، ص 75، ط 1، 1973 المكتبة العربية، حلب.

فالمطاوعة عنده هي قبول الأثر، ويفرق ابن جني في هذا التعريف بين ما يمكن أن يصدر منه فعل حقيقي تصح نسبته إليه كالبشر مثل: باعدت زيداً فتباعد، وصرفته فانصرف، فـ (زيد) هو الذي فعل التباعد والانصراف بنفسه عند إرادتك إياها منه، لأنه قادر على الانصراف والتباعد حقيقة، وما لا يمكن أن يصدر منه فعل مثل: قطعت الحبل فانقطع، وكسرت الزجاج فانكسر، فإن الحبل والزجاج لا يصح منهما الفعل، لأنه لا قدرة لهما، ولكن عومل الفعل هنا معاملة ما يصح منه الفعل.

ويُصْبِحُ المصطلح أكثر دقة عند أبي سعيد الحسن السيرافي (ت 368 هـ)، فالمطاوعة هي: ((أن المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل، ألا ترى أنك تقول فيما امتنع مما رامه: دفعته فلم يندفع..))[1]، فالمطاوعة عنده هي قبول الأثر، ثم يشير إلى مسألة مهمة وهي أن التأثير في الأصل وقع على المفعول به، فإن وافق الفعل فهي المطاوعة وإن امتنع فلا تحصل المطاوعة، وهذه أول إشارة إلى لزوم المطاوعة وتخلفها عن الوقوع.

وعرفها الصَّيْمَري (ت 436 هـ)[2] وابن سيده (ت 458 هـ)[3] بتعريف السيرافي السابق وهي عندهم قبول الأثر، وليس التعدي كما فهم ذلك خليل إبراهيم العطية ؛ إذ علق على التعريف بقوله: ((أما ابن سيدة فقد قصر تعريفه للمطاوعة على التعدي))[4].

أما ابن الحاجب (ت 646 هـ) - وتبعه الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) وأبو البقاء الكفوي (ت 1094 هـ) - فقد عرّفها بقوله: ((هي حصول الأثر عن تعلق

(1) نقلاً عن السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، فائز عبد المنعم، ص 183 ط 1، 1983، دار الفكر، دمشق.

(2) التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، ج 2 / 752، ط1، 1982 دار الفكر بدمشق.

(3) المخصص، ج 14 / 175، دار الكتب العلمية، بيروت.

(4) المطاوعة في الأفعال، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ص 140، العدد 5، السنة الرابعة، 1979.

الفعل المتعدي بمفعوله نحو: كسرت الإناء فانكسر))[1].

ويزداد المصطلح اتساعاً ودقة عند الرضي الاستراباذي (ت 686 هـ) وهو عنده يعني: ((التأثير وقبول الأثر، سواء كان التأثير متعدياً نحو: علمته الفقه فتعلمه – فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر وهو متعد كما ترى – أم كان لازماً نحو: كسرته فانكسر أي تأثر بالكسر.. فالمطاوع حقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو:

باعدت زيداً فتباعد، المطاوع هو زيد، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازا))[2].

فالمطاوعة عنده هي قبول الأثر وهذا الأثر وقع على المفعول به أولاً، ثم قبله فأصبح فاعلاً، فالمطاوع هو زيد أو الفاعل ؛ لأنه هو الذي قبل الفعل أو الأثر، ثم أشار إلى مسألة دقيقة وهي تسميتهم للفعل الذي أسند إلى الفاعل المتأثر بالفعل المطاوع مجازاً وهي تشير إلى فهم الرضي للمطاوعة وكيفية حصولها.

وعرفها ابن هشام (ت 761 هـ) بقوله: ((وهي أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير))[3] ولا زيادة في هذا التعريف عن التعاريف السابقة.

ونجد الشيخ سعد الدين التفتازاني (ت 791 هـ) يذكر تعريفاً للمطاوعة يبدو بعيداً عن مفهومها الشائع للوهلة الأولى إذ يقول: ((وقيل هي عبارة عن لزوم فعل لفعل آخر بحيث إذا وقع الأول وقع الثاني))[4]، لأن التعريف فيه إشارة إلى

(1) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، ج2 / 120، طبعة 1983، وزارة الأوقاف، بغداد، وانظر التعريفات للجرجاني ص 218، ط 3، 1988، دار الكتب العلمية – بيروت. والكليات لأبي البقاء ص 810، ط2، 1993، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(2) شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ج1 / 103، طبعة 1982، دار الكتب العلمية، بيروت.

(3) مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك وآخرين، ص 676، ط1، 1992، دار الفكر، بيروت.

(4) شرح السعد على تصريف الزنجاني، ص 27، دار إحياء التراث، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

ارتباط الفعل المطاوع بالفعل المطاوع، أي: إن الثاني مسبب عن الأول، ولأن هذا التعريف خلا من مفهوم التأثر والتأثير الذي يميز المطاوعة من غيرها.

ثم يلحظ أن المصطلح يضيق عند محمد علي الصّبَّان (ت 1206هـ)[1] ؛ ومحمد بن عرفة الدسوقي (ت 1230هـ)[2] - وتبعهما مصطفى الغلاييني[3]، ومحمد سمير اللبدي[4]- فكل منهم يورد تعريف ابن هشام للمطاوعة، ثم يضيف شرطاً وهو التوافق في الصيغة، لذلك خرج نحو: ضربته فتألم، لأنه وإن صدق عليه ما قال فليس موافقاً في الاشتقاق وهذا يخالف مفهوم سيبويه والمبرد للمطاوعة، قال سيبويه: ((وربما استغنى عن الفعل في هذا الباب - أي باب المطاوعة - فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب ولا يقولون: فانطرد ولا فاطرد، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه))[5].

واشترط سيبويه موافقة الفعل المطاوِع للمطاوَع في المعنى نحو: طردته فذهب، فمعنى ذهب أي: انطرد، ولو قيل: طردته فضحك، أو فرفض فإنه غير مطاوع ؛ لأنه ليس فيه الموافقة للفعل الأول.

وكذلك أشار المبرد إلى ذلك حيث يقول: ((فإنما أفعلته داخلة على (فعل) تقول: عطى يعطو إذا تناول، وأعطيته أنا ... وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ نحو: أعطيته فأخذه فإنما أخذ في معنى عطا أي: تناول))[6]، ولم يشترطا التوافق في الصيغة كما هو واضح في كلامهما.

ويضيق المصطلح أكثر عند محمد الخضري (ت 1287هـ) ؛ لأنه يضيف شرطاً ثانياً مع الشرط السابق وهو العلاج الحسي، فيقول: ((المطاوعة هي قبول الأثر أي: حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل يلاقيه اشتقاقاً،

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 2، 89، دار إحياء التراث، عيسى البابي الحلبي.
(2) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ج 2 / 161، طبع عبد الحميد حنفي بمصر.
(3) جامع الدروس العربية، ج1/ 47، ط 25، 1991، المكتبة العصرية، بيروت.
(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 141، ط1، 1985، دار الفرقان، عمان.
(5) الكتاب، ج 4 / 66.
(6) المقتضب، ج 2 / 102 - 103.

فإنّ حصول الأثر بلا ملاقاة ليس مطاوعاً كضربته فتألم، وخرج بالمحسوس من غير فلا يقال علمته المسألة فانعلمت ... لعدم العلاج بالمحسوس))[1]، واختار هذا التعريف عبّاس حسن حيث يقول عقب ذكره: ((وهو أوضح التعاريف وأشملها))[2]، فأما شرط التوافق فقد ذكر، وأما شرط العلاج الحسي فإن هذا الشرط اشترطه النحويون[3] في صيغة (انفعل) فقط، فكيف يعمم شرطاً على كل الصيغ ؟ وماذا يقول في قولنا: أفهمته ففهم، وأنسيته فنسي وهي ليست أفعالاً حسية ؟

وأما فخر الدين قباوة - وهو من الباحثين المعاصرين - فعرفها بقوله: ((وهي عكس التعدية أي: تفقد قدرتها على نصب المفعول به فيجعل المتعدي لازماً))[4]، وليست المطاوعة عكس التعدية دائماً، فقد تنصب المفعول به إذا كان الفعل الأول (المطاوَع) متعدياً إلى مفعولين وقد خلا التعريف من أمر التأثر والتأثير، فالتعريف يكاد يكون بعيداً عن مفهوم المطاوعة.

ومن خلال استقراء تعاريف المطاوعة يظهر أن مصطلح المطاوعة قد مرّ بمراحل متعددة هي:

1 - المرحلة الأول: مرحلة الإشارة إليه دون التصريح به فضلا عن تعريفه، ويمثلها سيبويه.

2 - المرحلة الثانية: مرحلة ذكره ووضع حدٍّ له، ويمثلها المُبَرِّد.

3 - المرحلة الثالثة: مرحلة نضج التعريف ودقته، وأبرز من يمثلها السيرافي وابن جنّي.

4 - المرحلة الرابعة: مرحلة ذكر عناصر التعريف بصورة أدق مما سبق، ويمثلها الرضي.

---

(1) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج1 / 179، طبعة، 1978، دار الفكر، بيروت.

(2) النحو الوافي، ج2 / 100، طبعة رابعة، دار المعارف بمصر.

(3) التبصرة والتذكرة للصيمري، ج2 / 752، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ج2/ 131، وشرح الشافية للرضي، ج1 / 108.

(4) تصريف الأسماء والأفعال، ص 112، ط2، 1994، مكتبة المعارف، بيروت.

5 - المرحلة الخامسة: مرحلة النقل لتعريفات السابقين، ويمثلها ابن هشام.

6 - المرحلة السادسة: مرحلة تضييق المصطلح فقد أضيف إليه شرطا التوافق في الصيغة والعلاج الحسي، ويمثلها الدسوقي والخضري، ومن المعاصرين عباس حسن، وفخر الدين قباوة.

ومن خلال استقراء التعاريف السابقة يظهر أن أدق التعاريف وأشملها لمصطلح المطاوعة هو تعريف الرضي حيث ذكر عملية التأثر والتأثير شارحاً كيفية حصول المطاوعة: وهي وقوع التأثير على المفعول به أولاً، فإن قبل ووافق أصبح فاعلاً في الجملة الثانية وحصلت المطاوعة، ويشير أيضاً إلى أن المطاوع هو فاعل الفعل الثاني وأن النحاة سموا فعله مطاوعاً مجازا، غير أن التعريف ليس جامعاً مانعاً ولهذا اشترط بعض النحويين كما مر شروطاً ضيقوا المصطلح أو المفهوم كالدسوقي والخضري، ويمكن أن أعرف المطاوعة تعريفاً جديداً يجمع ما ذكره النحويون القدامى ويبتعد عما اشترطه النحاة المتأخرون، فأقول:

المطاوعة: هي التأثير وقبول الأثر بين فعلين الأول مؤثر وهو موجود حقيقة أو تقديراً، والثاني متأثر، يتفقان في اللفظ والمعنى، نحو: كسرته فانكسر، أو يتفقان في المعنى فقط نحو، طردته فذهب ولا يشترط العلاج الحسي إلا في انفعل.

ومما هو جدير بالذكر انه يمكن تقسيم المطاوعة إلى قسمين[1]: هما **المطاوعة الصرفيّة** إذا كان الفعل الثاني من لفظ الفعل الأول نحو: كسرته فانكسر، كأن الفعل الثاني تصرف من الفعل الأول أو اشتق منه، ويمكن أن تسمى المطاوعة اللفظية لاشتراك الفعلين في اللفظ، **والمطاوعة المعجميّة** إذا اختلف الفعل الثاني عن الأول ولكنه يعطي معناه نحو: طردته فذهب، وأعطيته فأخذ، إذ هي تقوم على التأثر والتأثير بين فعلين مختلفين في المبنى، ويبدو أن المطاوعة المعجمية يلجأ

(1) المطاوعة معناها وأوزانها، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ص 519، المجلد السادس، العدد الثاني، سنة 1994.

إليها إذا فقد المطاوع الصرفي كما في " طردته فذهب " فلجأ المتكلم إلى استعمال الفعل المطاوع (ذهب)، لأن العرب لم يتكلموا بانطرد أو اطرد.

وسيكون جُلّ الحديث في الفصول الآتية عن المطاوعة الصرفية، لأن الفعل المطاوع في المطاوعة المعجمية لا يمكن أن يحدد إلا إذا ذكر في التركيب فالفعل أخذ - مثلاً - لو ذكر وحده من دون ذكر الفعل المطاوع يمكن أن يكون مطاوعاً لأعطى فيقال: أعطيته فأخذ ناولته فأخذ أو سلمته فأخذ، بينما الفعل المطاوع في المطاوعة الصرفية مع معلوم، لأنه من جذر الفعل أو من اللفظ نفسه، كذلك فإن المطاوعة الصرفية أكثر وضوحاً وشمولاً وتحديداً في كتب الصرف التي وقفت عليها.

ومما ينبغي أن يشار إليه أن مصطلح (المطاوعة) ليس ملازماً لمصلح (اللزوم)، وإن تطابقا أحياناً، لأن الفعل المطاوع يأتي لازما، وقد يأتي متعدياً.

ومن الجدير بالذكر أن رمضان عبد التواب استعمل مصطلح (الانعكاسية)[1] بدل المطاوعة تأثراً ببروكلمان[2]، وعلى الرغم من أنه لا مشاحّة في اصطلاح، فإنّ استعمال المصطلح السائد المشهور (المطاوعة) أولى من العدول إلى مصطلح جديد لا حاجة إليه، وقد لا يعطي المعنى الدقيق لذلك المصطلح.

(1) فصول في فقه اللغة، ص 49، ط 2، 1980، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(2) فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، ص 110 - 112، طبعة 1977، جامعة الملك سعود، الرياض.

المبحث الثاني

لزومُ المطاوعة وتخلُّفُها عن الوقوع

في الغالب أن المطاوعة لازمة الوقوع فإذا قلت: كسرتُ الإناءَ لزم انكساره، وعلّمته لزم التعليم ؛ لأنّ الكسر قد وقع في قولنا: كسرت، وكذلك التعليم في (علمته).

وقد يتخلف معنى الفعل الثاني (المطاوِع) عن معنى الفعل الأول (المطاوَع) لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثاني نحو: علمته فما تعلم، وكسرته فما انكسر.

وفرق ابن سيده[1] والزركشي[2] وأبو البقاء الكفوي[3] بين الأفعال القلبيّة والأفعال الحسيّة، فقالوا بجواز تخلف المطاوعة في القلبيّة وعدم جواز تخلفها في الحسية، وبناءً على ذلك فالمطاوعة عندهم قسمان: قسم يجوز تخلفه، وهذا فيما يدخله الاختيار تقول: عملته فما تعلم، وأمرته فما ائتمر.

وقسم لا يجوز تخلفه، وهذا فيما لا يدخله الاختيار فلا يقال: كسرت الزجاج فلم ينكسر، ولأن العلم في القلب يتوقف إلى أمر المعلم ومن المتعلم وكان علمه موضوعاً للجزاء الذي من المعلم فقط، لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم بخلاف الكسر، فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار.

ويجوز أن يكون المعنى كما يقول الصّبّان: علمته فما تعلم أي: أردت أو عالجت تعليمه فلم يتعلم، ويجوز كسرته فما انكسر على هذا التجوز، ولا وجه

---

(1) المخصص، ج 14، 175.

(2) البرهان في علوم القرآن، ج4 / 85.

(3) الكليات، ص 810.

لمنعه فلا فرق بين علمته وكسرته[1]. وقد ذكر الزركشي اختلاف العلماء في (العلم)[2] أيستلزم مطاوعة أم لا ؟ وقال: الجواب على قولين[3]:

أحدهما: نعم، بدليل قوله تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾[4] فأخبر عن كل من هداه الله بأن يهتدي، وأما قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ...﴾[5] فليس منه ؛ لأنّ المراد بالهداية الدعوة بدليل قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾[6].

الثاني: لا يستلزم المطاوعة بدليل قوله تعالى: ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا ﴾[7]، التخويف حصل ولم يحصل خوف للكافرين.

وخلاصة الأمر أنه قد يتخلف الفعل الثاني عن الأول ولا تحصل المطاوعة سواء كانت المطاوعة في الأفعال القلبية أم كانت في الأفعال الحسية؟

والأمر المهم هو: هل حصلت المطاوعة في قولنا: (ما انكسر، وما تعلم) على الرغم من مجيء الأفعال على صيغ المطاوعة ؟

والجواب أن قولهم: ما انكسر وما تعلم لم تحصل فيه المطاوعة وإن كانت الأفعال على صيغها ؛ لأنها لم تقبل الأثر من الفعل الأول أي: لم تحصل الموافقة أو القبول من الفعل الثاني فأصبح المعنى خلاف المطاوعة التي هي الموافقة وقبول الأثر، وإلى هذا أشار السيرافي والصيمري وابن سيده[8].

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج2 / 89.
(2) أي: أفعال القلوب مثل: علم، وظن، وفهم.
(3) البرهان في علوم القرآن، ج 4 / 143.
(4) سورة الأعراف، آية 178.
(5) سورة فصلت، من الآية رقم 17.
(6) سورة فصلت، من الآية رقم 17.
(7) سورة الإسراء، من الآية 60.
(8) شرح السيرافي على كتاب سيبويه، نقلا من السيرافي النحوي، فائز عبد المنعم، ص 183، والتبصرة والتذكرة للصيمري، ج2 / 752، والمخصص لابن سيده، ج 14، 175.

وإذا قيل: أليس كسر وما انكسر مثل قولنا: قتل وما قتل، فقتل بمعنى حدوث القتل، وما قتل عدم حدوثه، ولم تنتف الفعلية عن (ماقتل) فلم انتفت المطاوعة عن (ما انكسر) ؟

أجيبُ بأن القول بتخلف المطاوعة معناه أن الفعل الثاني لم يوافق الفعل الأول ولم يقبل أثره، فانتفت المطاوعة ولم نقل بانتفاء الفعلية في (ما انكسر ما تعلم) فهي باقية مع فقدان معنى المطاوعة.

المبحث الثالث

العلاقة بين الفعل المطاوِع والمبني للمجهول

العلاقة بين الفعل المطاوِع والمبني للمجهول من وجهين: وجه مشابهة، ووجه اختلاف:

أ - فأما وجه المشابهة فهي أن المطاوع يشبه المبني للمجهول في التعدي واللزوم، فالفعل إذا كان متعدياً إلى مفعولين نحو: علمت زيداً أخاك، ثم بني للمجهول تعدى إلى مفعول واحد نحو: عُلِمَ زيدٌ أخاك، وإذا كان متعدياً إلى واحد نحو: قصد خالد بيتَ الله، ثم بني للمجهول أصبح لازماً نحو: قُصِدَ بيتُ الله، وكذلك المطاوَع يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان المطاوِع متعدياً إلى اثنين نحو: علمته الفقه فتعلمه، ويصبح لازما إذا كان المطاوع متعدياً إلى مفعول واحد نحو: باعدت زيداً فتباعد.

ب - وأما وجه الاختلاف هي أن المطاوع يختلف عن الفعل المبني للمجهول لفظاً مثل: انكسر الإناء، وكسر الإناء، فكسر مبني للمجهول يختلف في بنائه أو لفظه عن الفعل المطاوع انكسر، واستعمالاً ودلالة مثل: باعدت زيداً فتباعد، وبُوعِد زيد، فالفعل تباعد يدل على أن زيد هو الذي قام بالتباعد استجابة للفعل (باعدت)، أما (بوعد) فيدل على أن فاعلا قام بالإبعاد غير أنه محذوف، ولكنّ بعض الباحثين يرون أنه لا فرق بينهما ومنهم: بروكلمان[1]، ومهدي المخزومي[2]، وإبراهيم السامرائي[3]، وحججهم في ذلك هي:

---

(1) فقه اللغات السامية، ص 110.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 45 - 48، ط1، 1964، بيروت.

(3) الفعل زمانه وأبنيته، ص 100، طبعة 1966، مطبعة العاني، بغداد.

1 - أنّ اللغات السامية كالسريانية والعبرية استعملت أحدهما مكان الآخر، أو استعملتهما بمعنى واحد.

2 - أن اللهجات العامية في العراق ومصر قد استعملت المطاوع بدل المبني للمجهول فيقول في لهجة العراق: انقتل فلان، وانفهم الدرس، وفي لهجة مصر: انسرق، انقتل.. الخ.

ويظهر أن هذه الحجج لا تقوم على أساس قوي لما يأتي:

1 - قياس اللغة العربية على اللغات السامية قياس مع الفارق كما يقال ؛ ذلك لأن اللغة العربية قد استعملت البناءين بمعنى مختلف منذ العصر الجاهلي إلى يومنا هذا.

2 - ليست العامية حُجّة على الفصحى، ولا تمثل العامية أساليب الفصحى.

3 - دلالة البنائين تختلف كما في قوله تعالى: ﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴿١٢﴾ ﴾[1] و ﴿ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ ﴾[3] و ﴿ وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ ﴾[4] ففي الأفعال (انبعث، انصرف) الفاعل هو الذي قام بالانبعاث والانصراف، وأما في (يبعثون، صرفت..) فإن باعثا بعثهم وهو محذوف، وصارفا صرف وجوههم وهو محذوف أيضاً، والعربية تميل إلى التخصص فلا تجعل صيغتين بمعنى واحد كما هو واضح في استعمالاتها[5]، وعليه لا يتبادل البناءان في الاستعمال لاختلاف دلالاتهما.

4 - الفعل المطاوع قد يُبنى للمجهول كما هو معروف في العربية فيقال:

---

(1) سورة الشمس، آية 12.

(2) سورة النحل، آية 21.

(3) سورة التوبة، آية 127.

(4) سورة الأعراف، آية 47.

(5) معاني النحو، فاضل السامرائي، 2/ 505، طبعة 1986، مطبعة التعليم العالي في الموصل، نشر وزارة التعليم العالي في بغداد.

انكسر، احتدم، استحكم.

5 - ورد الفعل المطاوع مبنياً للمجهول في بعض الاستعمالات ومن ذلك قولهم: كريم هُزَّ فاهتزَّ[1]، وصُبَّ الماءُ فانصبَّ[2]، وهذا يشير إلى اختلاف البناءين.

6 - فاعل الفعل المطاوِع هو الذي قام بالفعل حقيقة أو اتصف به، أمّا الاسم الذي أسند إليه فعل مبني للمجهول فهو ليس الفاعل حقيقة، إنما هو نائب عن الفاعل الحقيقي المحذوف، مما ترتب على هذا الصوغ التمييز بين الفاعل ونائبه، ولو لم تتغير صيغة الفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل[3].

(1) لسان العرب، ابن منظور، ج5 / 424، مادة (هزز).

(2) المصدر السابق، ج1 / 515، مادة (صب).

(3) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، لطيفة إبراهيم النجار، ص 84، ط1 1994، دار البشير، عمان.

المبحث الرابع

مُناقشةُ مَنْ أنكرَ المُطاوَعة

لعلّ المبالغة في مسألة المطاوعة عند بعض دارسي اللغة - ومنهم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[1]- في جعل كل فعل يحتمل قبول تأثير فعل آخر مطاوعاً دون النظر إلى حقيقة الاستعمال هي التي دفعت مصطفى جواد إلى أن يقول:

وفي الصرف خُرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها، وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها وهي (المطاوعة) التي مضى على ابتداعها أكثر من ألف عام ... والصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر ... ونحن لم نجد عربياً فصيحاً استعمل في كلامه (كسرت العود فانكسر)، ولا أمثالها ... وأما صيغة (انفعل) وما جرى مجراها فهي لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي من غير تأثير من الخارج[2].

وما ذكره مصطفى جواد فيه نظر من وجوه:

أولاً: أن قوله: (لم نجد عربياً فصيحاً استعمل ...) مردود ؛ لأنه قد وردت تلك التراكيب في الكلام العربي الفصيح من ذلك قول أبي النجم العجلي[3]:

لو عُصرَ منه البانُ والمسكُ انعصرْ

---

(1) في كتابه المغني في الأفعال، ص 130 - 140، ط3، 1962، دار الحديث، القاهرة.

(2) المباحث اللغوية في العراق، ص 17 - 18، نقلاً من حركة التصحيح اللغوي، محمد ضاري حمادي، ص 256، دار الرشيد ببغداد، ووافقه إبراهيم السامرائي في كتابه: الفعل زمانه وأبنيته، ص 100، وانظر المطاوعة حقيقتها وأوزانها، هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ص 144 - 167، العدد 189، سنة 1974.

(3) الكتاب، سيبويه، 2/ 258، والمنصف لابن جني، 1/ 24.

وقول العجّاج[1]:

قـــد جبـــر الـــدين الإلـــهُ فجَبَـــرْ وعـوّرَ الـرحمنُ مـن ولـى العَـوَرْ

وقول المنخّل اليشكري[2]:

فدفعـــــــــتها فـــــــــتدافعتْ مـــشى القطـــاة إلـــى الغديـــرِ

وعطفـــــــــتها فـــــــــتعطفتْ كـــــتعطف الظبـــــي الغَريـــــرِ

وقول الفرّار السلمي[3]:

وكتيـــــــبة لبّـــــــستها بكتيـــــــبةٍ حتى إذا التبستْ نفضتُ لها يديْ

وقال النابغة الجعدي[4]:

إذا مـــا الـــضجيع ثنـــى عطفهـــا تثـــنت فكانـــت علـــيه لباســـا

وقول آخر[5]:

كالكلب إن قلت له اخسأ انخسأ

وحديث: (إن ربي علمني فتعلمت، وأدبني فتأدبت)[6].

فالأفعال: جبرت وانعصر وانخسأ وتأدب وتثنى جاءت مطاوعة لأفعال ذكرت قبلها لا شك في ذلك.

ولا يمكن أن يكون الوارد في المطاوعة في مصنفات القرن الثاني والثالث الهجريين كالعين للخليل وكتاب سيبويه وإصلاح المنطق لابن السكيت وأدب

(1) ديوانه، ص 4، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزة حسن، 1971، مكتب دار الشروق، دمشق.

(2) الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق عادل جمال سليمان، 1/ 220، طبعة 1978، القاهرة.

(3) ديوان الحماسة بشرح التبريزي، 1 / 57، دار القلم، بيروت.

(4) ديوانه، ص 81، ط1، 1964، المكتب الإسلامي، دمشق.

(5) أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، ص 455، ص2، 1986، مكتبة الرسالة، بيروت.

(6) لم أقف عليه في كتب الحديث المعتمدة، وذكره الزركشي في (البرهان في علوم القرآن)، 1 / 284.

الكاتب لابن قتيبة وغيرها أمراً منتحلاً، بل لا بد أن يكون تطبيقات لأمثلة المطاوعة المعروفة آنذاك.

ثانياً: أن المطاوعة لا تقتصر على اللغة العربية، بل لها وجودها في اللغات السامية على اختلاف في الصيغ، كالعبرية والحبشية، والاشورية، وهذا ما أشار إليه بروكلمان بقوله: ((فوزن الشدة (مكرر العين) موجود في صورته الأصلية في العربية والحبشية ويقصد بها المطاوعة - في وزن.. tak tala ... وإلى جانب هذه الانعكاسية بالتاء هناك في العبرية والعربية والآشورية انعكاسية النون من الوزن الأصلي، وتوجد الصورة الأصلية لهذا الوزن في العبرية في الماضي nifkad في الآشورية في الأمر naksid وقد عدلت في العربية قياساً في المضارع من الوزن الأصلي فصارت فيها: infakada))[1].

ثالثاً: لم يكن كلام مصطفى جواد متسقاً إزاء المطاوعة فهو يعدها (خرافة عجيبة ثم يقر بها عندما احتج لصحة الفعل (انعكف) في سياق رده على تخطئة أسعد داغر لهذا الاستعمال فيقول: (انعكف) مطاوع (عكفه) يقال: عكفه فانعكف وزجره فانزجر ... وما يصعب استقصاؤه على شرط أن القياس قبول الأثر)[2].

رابعاً: لم يوضح قصده في قوله إن (الفعل لرغبة الفاعل أو ميله الطبيعي...) فلو صح في قولنا: (تباعد زيد) أنه رغب في التباعد، فماذا يقال عن انكسر الزجاج وتدحرجت الكرة ؟ فهل رغب الزجاج في الكسر والكرة في التدحرج؟

وقوله (من غير تأثير) يخالف مفهوم المطاوعة الذي استقر عند كثير من علماء اللغة والنحو، ويخالف الواقع أيضاً، فإن كثيراً من الأفعال لا تقع إلا بتأثير خارجي، فمرض وسقم ويبس وتدحرج وهوى - مثلاً - لا تحصل إلا بمؤثر خارجي.

---

(1) فقه اللغات السامية، ص 110، وانظر دروس في العبرية، ربحي كمال، ص 161، ط4، 1966، مطبعة جامعة دمشق.

(2) حركة التصحيح اللغوي، محمد ضاري حمادي، ص 256.

الفصل الثاني
أوزانُ المطاوعة ومعانيها

المبحث الأول: أوزان المطاوعة

المبحث الثاني: تفسير تعدّد صيغِ المطاوعة وتعدد المعاني للبناء

المبحث الثالث: دلالاتها إفراداً وتركيباً

المبحث الأول

أوزان المطاوعة

رتبت أوزان المطاوعة بدءاً بالوزن الثلاثي المجرد، ثم الثلاثي المزيد بحرف، ثم المزيد بحرفين، فالمزيد بثلاثة أحرف، ويتلوه الرباعي المجرد، ثم الرباعي المزيد بحرف، ثم الرباعي المزيد بحرفين، مستشهداً ببعض الأمثلة على كل وزن، ومختتماً الحديث عن مدى قياسية تلك الصيغة (الوزن) أو عدم قياسيتها.

ومما ينبغي أن يشار إليه أني استقريت بعض كتب اللغة كالعين للخليل وتهذيب اللغة للأزهري والصحاح للجوهري ومقاييس اللغة لابن فارس واللسان لابن منظور والقاموس المحيط للفيروز آبادي وغيرها فوجدت أن هناك صيغاً جديدة للفعل المطاوِع (بكسر الواو) وصيغاً للفعل المطاوَع (بفتح الواو)، فبينت تلك الصيغ داعماً قولي بأمثلة من تلك الكتب.

وقبل أن أشرع في ذكر الأوزان لا بد من الإشارة إلى صور المطاوعة الواردة في كتب اللغة والنحو التي وقفت عليها، لأهميتها في توضيح أساليب الاستعمال الحقيقي لهذه الأفعال، وتوضيح ما ذكرته من أوزان جديدة للفعل المطاوع أو للفعل المطاوع لأني اعتمدت عليها في إضافة تلك الصيغ، وهذه الصور هي:

1 - الصورة الأولى: أن يذكر الفعل المطاوع (المؤثر)، والفعل المطاوع (المتأثر) وهما متحدان في أصل صيغة الفعل أو الجذر، ويرتبط الفعل المطاوع بالفاء العاطفة ومن أمثلة هذه الصورة: أخرجته فخرج، وباعدته فتباعد، ودحرجته فتدحرج، وأمثلة هذه الصورة كثيرة جداً.

2 - الصورة الثانية: أن يذكر الفعل المطاوع والفعل المطاوع مرتبط بالفاء

العاطفة، وهو مختلف عن الأول في اللفظ، وموافق له في المعنى، ومثال ذلك: طردته فذهب، وأعطيته فأخذ.

3 - الصورة الثالثة: أن يذكر الفعل المطاوع فقط في التركيب، ولم أقف على نص ذكر هذه الصورة إلا عند ابن الحاجب - وتبعه الجاربردي - حيث يقول: ((وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع كقولك: انكسر الإناء، ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه، وإنما يلزم أن يكون له فعل متعد المطاوع أثره))[1]، غير أن كلام بعض أئمة اللغة والنحو في الحديث عن بعض أفعال المطاوعة في النصوص القرآنية أو الشواهد الشعرية يعضد ما ذكره ابن الحاجب[2].

وبعد أن وضحت صور المطاوعة الواردة في اللغة آتي الآن إلى بيان أوزانها وهي:

الوزن الأول: (فَعَل)

وهو يطاوع فعلاً ثلاثياً مجرداً، وفعلاً مزيداً بالهمزة، وصوره كالآتي:

أ - **فَعَل** (بفتح العين) اللازم يأتي مطاوعاً لـ (**فَعَل**) المتعدي كما في قول العجاج[3]:

قد جبر الدين الإله فجبر

وقال ابن دريد: ((فعلته ففعل سبعة أحرف: غضتُ الماءَ فغاض، وسرتُ الدابة فسارتْ، ووقفتهُ فوقف، وكسبته فكسب، وجبرت العظم فجبر، وعرت عينه فعارت، وخسأت الكلب فخسأ))[4] ثم ذكر ثلاثة أفعال أخرى هي:

نزف البئر ونزفته، ورجع ورجعته، وسعر وسعرته.

وقول ابن دريد فيه نظر ؛ لأنه ورد أكثر من ذلك في اللغة، منه ما ذكره

(1) الإيضاح في شرح المفصل، 2 / 120، وانظر شرح الجاربردي للشافية، 1/ 40، مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، شرح الجاربردي والنقرة كار، عالم الكتب، بيروت.

(2) انظر على سبيل المثال كلام الأئمة في الفصل الثالث، ص 52 - 53.

(3) ديوانه ص 4.

(4) جمهرة اللغة، 3 / 280، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

سيبويه حيث قال: فتن الرجل وفتنته.. ورجع ورجعته[1]، وركضت الدابةُ وركضتُها.. نـزحت البئـر ونـزحتها.. ونقـصت الـدراهم ونقـصتها[2]، وكففـته فكـف[3]، وقطـره فقطر[4]، وهبطته فهبط[5]، نضره الله فنضر[6]، وقال ابن دريد: أفعلته ففعل سبعة أحرف، ثم ذكر عشرة أفعال، ولم يقصر قوله (فعلته ففعل) على سبعة أفعال.

وذكر ابن قتيبة باباً سماه (باب فعلَ الشيءُ، وفعلَ الشيءَ غيرُهُ)[7]، وذكر أكثر من عشرين فعلاً، منها: هدر دم الرجل وهدرته، هبط ثمن السلعة وهبطته، ويقال: أهبطته، ورجع الشيء ورجعته، وصد وصددته وكسفت الشمس، وكسفها الله، وسرحت الماشية وسرحتها، ورعت ورعيتها، وعفى الشيء أي كثر وعفوته.

ويرى ابن جنّي أنها شاذة إذ يقول: ((فهذا كله شاذ في القياس وإن كان مطّرِداً في الاستعمال إلا أن له وجهاً لأجله جاز وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه فهو وإن كان فاعلاً فإنه لما كان معاناً مقدراً صار كأن فعله لغير.. فلما كان قولهم غاض الماء أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلاً بلفظ الأول متعدياً، لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه إنما هو مشاء إليه[8]، أو معان إليه فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجاً واحداً))[9].

في حين نقل صالح الوهيبي قياسية هذه الأفعال فقال: ((ويصبح قياساً على ما سبق أن يقال: وقفته فوقف، ورجعته فرجع، وذلك في كل فعل ثلاثي يجيء

(1) الكتاب، 4 /56.
(2) الكتاب، 4 / 58.
(3) تهذيب اللغة للأزهري، 9 / 457، مادة (كفف).
(4) لسان العرب لابن منظور، 5 / 105، مادة (قطر).
(5) السابق، 7 / 421، مادة (هبط).
(6) نفسه، 5 / 212 مادة (نضر).
(7) أدب الكاتب ص 454 – 455.
(8) من أشاءه أي: ألجأه، انظر القاموس المحيط، ص 56.
(9) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج2 / 213، ط2، دار الهدى، بيروت.

لازماً ومتعدياً في آن معاً))[1].

ومن خلال وقوفي على هذه الأفعال رأيت أن عدداً منها يأتي لازماً ومتعدياً، لذا يصح أن يكون اللازم مطاوعاً للمتعدي منه كما هو عند سيبويه وابن قتيبة، ولهذا يجوز لي أن أرى رأي صالح الوهيبي في قياسيتها.

ب - **فَعِل** - بكسر العين - يطاوع **فَعَل** - بفتح العين - كقولهم: ((ثرمه فثرم، جدعه فجدع وثلمه فثلم..))[2].

قال ابن مالك (ت 672 هـ): ((وفعل يطاوع فعل كثيراً))[3]، وكذلك أشار الطيب الفاسي (ت 1113هـ)[4] بقوله: ((فعل المكسور العين كثيراً ما يأتي مطاوعاً لمفتوحها لا سيما إذا كان متضمناً معنى الكسر والقطع))[5]، وعلق أحمد فارس الشدياق على قول الطيب الفاسي بقوله: ((وهذا الاستنباط لم يعرج عليه فيما أظن الصرفيون ولا صرح به، وإنما يؤخذ من فحوى عبارتهم..))[6] ومن ذلك:

ثربه (قطعه) فثرب[7]، وهرأ اللحم (نضج)فهرىء[8]، وهرد اللحم (طبخ)

(1) المطاوعة، أوزانها ومعانيها، ص 526.

(2) المنصف لابن جني، 72/1، وانظر همع الهوامع في شرح جميع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج6 / 22، طبعة 1980، دار البحوث العلمية، الكويت، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، 2/ 843، وقد وردت أفعال المطاوعة مفتوحة العين، وهي مكسورة، ولعله خطأ مطبعي.

(3) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 196، طبعة 1967، دار الكتاب العربي، بيروت.

(4) وهو محمد الطيب بن عبد القادر الفاسي المالكي، فقيه ومحدث، من آثاره: أسهل المقاصد، جمع فيه مرويات والده، وشرح مقدمة في الأصول، توفي سنة 1113 هـ، انظر معجم المؤلفين، عمر كحالة، 10/ 111، والأعلام للزركلي، 7 /47.

(5) نقلاً من الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق، ص 87، طبعة 1299 هـ مطبعة الجوائب، قسطنطينية.

(6) السابق، ص 87.

(7) القاموس المحيط للفيروز آبادي، ص 80 مادة (ثرب).

(8) السابق، ص 72، مادة (هرأ).

فهرد[1]، ورجبه فرجب (خاف)[2]، وشجبه فشجب[3].

جـ - **فَعِـــل** - بفتح العين أو كسرها - يطاع (**أفْعَل**) كقول سيبويه: ((ونظير فعلته فانفعل وافتعل: أفعلته ففعل: أدخلته فدخل وأخرجته فخرج))[4].

وقد ذكر بعض النحويين أن صيغة (فعل) بكسر العين تكثر في العلل والأحزان وأضدادها، كسقم، ومرض، وفرح، وتعب، وبطر[5].

وعندما رجعت إلى بعض كتب اللغة وجدت أن (فعل) - بفتح العين وكسرها - تطاوع أفعل كثيراً ومن ذلك.

أحزنه فحزن[6]، وأطربه فطرب[7]، وأصعقه فصعق، وأسقبه (قرب) فسقب[8].

ولعل قول المبرد: ((وإن كان الفعل على (أفعل) فبابه أفعلته ففعل))[9]، إضافة إلى قول سيبويه السابق دليل على قياسيه هذه الصيغة، ولهذا قال ابن قتيبة: ((أدخلته فدخل ... وفزعته ففزع هذا القياس))[10].

وعليه تكون صيغة (أفعلته ففعل) قياسية.

د - **فعل** يطاوع (**استفعل**): نحو: استنطقته فنطق، واستخرجته فخرج[11]،

---

(1) نفسه، ص 419، مادة (هرد).

(2) نفسه، ص 113، مادة (رجب).

(3) نفسه، ص 127، مادة (شجب).

(4) الكتاب، 4/ 65، وانظر الأصول لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلى، 3/ 124، ط1، 1985، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(5) شرح المفصل لابن يعيش، ج7 / 175، عالم الكتب بيروت، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، 2/ 120، وشرح الشافية للرضي، 72/1.

(6) أساس البلاغة، للزمخشري، ص 82، مادة (حزن) طبعة 1979، دار المعرفة بيروت.

(7) ديوان الأدب للفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، 2/ 282، (طرب)، طبعة 1975، المطابع الأميرية، القاهرة.

(8) السابق، 2/ 282، مادة (صعق).

(9) المقتضب، 2/ 102 - 103.

(10) أدب الكاتب، ص 456.

(11) المقتضب، 2 / 106، والمخصص لابن سيده، 4 /112.

ويذكر المبرد أن (استفعل) يكون المطاوع له على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله، وذلك نحو: استنطقته فنطق، فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر نحو: استخبرته فأخبر، لأنك تريد سألته أن يخبرني[1].

وقد يطاوع (فَعَل) صيغاً أخرى ذكرتها بعض كتب اللغة ولم تذكرها كتب النحو أو الصرف ومنها:

أ - (**فعَّل**) بتشديد العين نحو: ضمرته (ضعفته) فضمر، ومنه قول العجاج في أرجوزته[2]:

ولاحت الحرب الوجوه والسرر[3]
وضمرت من كان حراً فضمر

ب - (**أفعل**) نحو: أضعفه الله فضعف[4].

جـ - (**افتعل**) نحو: افتصد فلان عرقه ففصد[5].

الوزن الثاني: (فَعَّل)

وهو وزن لم تنص كتب النحو والصرف على مجيئه للمطاوعة وإن أوحت عبارتها بذلك، ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والتسهيل لابن مالك، والمنصف لابن جني، والممتع في التصريف لابن عصفور، وشرح الشافية للرضي وغيرها، إنما استنبطته من بعض معاجم اللغة وبعض كتب النحو، وقد وردت أفعال على هذا الوزن ليست كثيرة مطاوعة لفعل من لفظه، ويمكن أن يصاغ على ما يأتي:

فَعَّل - بتشديد العين - يطاوع **فَعَّل** - بتشديد العين - نحو: بينته فبين،

(1) السابق، 2/ 1056، وانظر الأصول لابن السراج، 3/ 127.
(2) ديوانه ص 9.
(3) لاحت: غيرت وأضمرت، والسرور: جمع سرة.
(4) المصباح المنير للفيومي، 2/ 693، مادة (ضعف)، المكتبة العلمية، بيروت.
(5) العين للخليل، 7 /103، 3/ 336، (فصد) وتاج العروس للزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، 8/ 498، طبعة 1965، دار الهداية، الكويت.

وصوحته الريح فصوح.

ومن هذه العبارات التي توضح ما ذكرته آنفاً:

بين: قال الخليل: ((بان الشيء واستبان وتبين وبين بمعنى واحد، المجاوز يستوي بهذا))[1]، قال سيبويه: ((ويقال أبان الشيء نفسه وأبنته.. وكذلك بين وبينته))[2].

وقال ابن منظور: ((تبينت الأمر أي: تأملته ... وقد تبين الأمر لازماً وواقعاً وكذلك بينته فبين لازم ومتعد))[3]، وقال الفيروزآبادي: ((كلها لازمة ومتعدية))[4] وكل هذه العبارات توضح أن الفعل (بين) جاء مطاوعاً لفعل من وزنه هو (بين).

الوزن الثالث: (أفْعَلَ)

دلالة هذا الوزن على المطاوعة فيه خلاف وممن ذهب إلى أنه للصيرورة لا للمطاوعة أبو علي الفارسي والزمخشري والرضي، قال أبو علي: (((أفعل) ها هنا مثل (فعل) الذي لا يتعدى، إذا قلت: أفعلته فأردت: جعلته فاعلاً مثل: أخرجته فخرج، وليس هذا باب (أفعل) ولا موضعه، إنما هو باب (فعل) ووجه أفعل هنا ووقوعه موقع فعل أن المعنى كأنه صار ذا كذا..))[5] ويقصد بالصيرورة أن يصبح ما هو فاعل (أفعل) صاحب شيء كألحم زيد أي: صار صاحب لحم، وأجرب البعير أي صار ذا جرب.

وقال الزمخشري متحاملاً على أتباع سيبويه: ((يقال: كببته فأكب من الشواذ ... وما هو كذلك ولا شيء من بناء (أفعل) مطاوعاً، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه، وإنما (أكب) من باب (أنفض، ألام) ومعناه دخل في الكب

(1) العين، 8/ 381، مادة (بين).
(2) الكتاب، 4/ 63، وانظر الأصول لابن السراج، 3/ 118، والصحاح للجوهري، 5/ 283، (بين).
(3) لسان العرب، 13 /68، (بين).
(4) القاموس المحيط، ص 1526، (بين).
(5) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، 4/ 134، ط1، 1996، طبع جامعة الملك سعود، الرياض.

وصار ذا كب..))[1].

وقال الرضي: ((أكب مطاوع كبه تدريس ؛ لأن القياس كون أفعل لتعدية فعل لا لمطاوعته))[2]، ومعنى تدريس أي: تمرين أو تدريب، وما منعوا هذه الصيغة من المطاوعة إلا لأنها جاءت خلاف القياس في أن أفعل لتعدية فعل وأنها لا تخرج إلى غير الصيرورة على قولهم، وربما يفضي هذا إلى أن تنكر كل صيغة خالفت القياس وقد جاءت للمطاوعة كما في نزحت البئر ونزحت، ثم إن أفعل قد جاءت مطاوعة (لفعل) وغيرها كما سيظهر.

وأما صورها فهي:

1 - **أفعل** يطاوع (**فَعَل**) كقولهم: ((قشعت الريح السحاب فأقشع، وكببته فأكب، وعرضته فأعرض))[3].

وقد عقد ابن جني بابا سماه (نقض العادة)[4] وتبع السيوطي في (ورود الشيء على خلاف العادة)[5]، وقال ابن جني: ((أجفل الظليم وأجفلته.. فهذا نقض عادة الاستعمال ؛ لأن فعلت فيه متعد وأفعلت غير متعد)).

ثم يقول: ((وعلة ذلك عندي انه جعل تعدي (فعلت) وجمود (أفعلت) كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدي نحو: جلس وأجلسته ونهض وأنهضته..)) وتفسير ابن جني تفسير عقلي قد يبدو بعيداً عن منطق اللغة، ويلحظ عند ابن درستويه تفسير أقرب، حيث يفسره باختلاف اللغات فيقول: ((لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين

(1) الكشاف عن حقائق التنزيل، وبذيله حاشية الشيخ محمد عليان الرزوقي، 4/ 124، دار المعرفة، بيروت.

(2) شرح الشافية، 1/ 88.

(3) نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام الأنصاري، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، ص 111، طبعة 1990، مكتبة الزهراء، القاهرة.

(4) الخصائص، 2/ 214 - 217.

(5) الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، 1 / 303، طبعة 1975، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

مختلفتين، فأما لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظ والمعنى واحد..))[1] ويتضح ذلك عند ابن يعيش بقوله: وأصل كل ذلك أن كل واحد منهما لغة لقوم ثم تختلط فتستعمل اللغتان))[2].

قال ابن قتيبة: ((هي خلاف القياس، إذ القياس أن يعدى الفعل بالهمزة))[3]، وليست همزة أفعل هي الشاذة كما يقول زين كامل الخويسكي[4]، ولو قال إن صيغة أفعل شاذة في هذا الاستعمال لكان مصيباً.

2 - **أفعل** يطاوع (**فعل**) كقولهم: بشرته فأبشر، وفطرته فأفطر[5]، وشرط ذلك عند سيبويه أن يكون الوصف من (أفعل) في معنى (مفعل) قال: ((وقد جاء فعلته إذا أردت أن تجعله مفعلاً وذلك فطرته فأفطر وهذا النحو قليل))[6].

الوزن الرابع: (انْفَعَل)

هذا الوزن من الأوزان الرئيسة المشهورة في هذا الباب، وهو خماسي بزيادة الهمزة والنون على الثلاثي الأصل وليس أصله (افعل) بتضعيف الفاء ثم قلبت العرب أحد المضعفين نوناً للتخفيف، فالنون أصلية، وإلى هذا التأويل ذهب مصطفى جواد[7]، وليس في العربية (افعل) بتضعيف الفاء[8]، والنون زائدة كما هو

(1) تصحيح الفصيح، تحقيق عبد الله الجبوري، 1 / 1656 - 166، ط1، 1975، مطبعة الإرشاد ببغداد، وانظر صيغة (أفعل)، مصطفى النماس، مجلة الجامعة الإسلامية، ص 266، العد 49، السنة 13، سنة 1401هـ.

(2) شرح الملوكي في التصريف، ص 70.

(3) أدب الكاتب، ص 353.

(4) الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (قسم الأفعال)، ص 20، طبعة 1985، دار المعرفة، الإسكندرية.

(5) الكتاب، 4/ 65، وانظر الإيضاح لابن الحاجب، 2 /127، والمبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، ص 112، ط1، 1982، مكتبة دار العروبة، الكويت.

(6) الكتاب، 4 / 58.

(7) نقلاً عن المطاوعة في الأفعال، خليل إبراهيم العطية، ص 145.

(8) المنصف لابن جني، 1 / 73.

معهود في العربية وكذلك تزداد النون في أوله في اللغات السامية[1].

ويتميز هذا الوزن بلزومه معنى المطاوعة، ولا يكاد يخرج عنه إلا للدلالة على الحدث المجرد وفاقا لما ذهب إليه سيبويه حيث قال: ((انجرد ليس للمطاوعة إنما هي كفعلت كما أن افتقر كضعف ... وقال أيضاً: وهذا موضع قد يستعمل فيه (انفعل) وليس مما طاوع فعلت))[2].

وقد اشترط الصرفيون شروطاً كثيرة لصياغة الفعل على (انفعل) وهي:

1 - **المعالجة الحسيّة:** فقد قالوا: ((ويختص بالعلاج والتأثير، ومن ثم قيل: انعدم خطا))[3] ومعنى العلاج الحسي هو أن يظهر الأثر عيانا كالكسر والقطع والجذب أو ((هو ما يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب والشتم..))[4] فلا يقال: انعلم، وانفهم مما كانت دلالته معنوية، ولهذا يقول ابن الحاجب: ((ولما خصوا باب الانفعال بالمطاوعة خصوه بالمعاني الواضحة للحس))[5]، وأجازوا قلت الكلام فانقال ؛ ((لأن القول له تأثير في تحريك اللسان وإعماله))[6].

وليس المقصود إطلاق الاشتقاق في كل فعل دال على علاج وهذا ما تنبه إليه الرضي بقوله: ((وليس مطاوعة انفعل لفعل مطردة في كل ما هو علاج إذ لا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب))[7].

2 - **أن يكون له فعل ثلاثي متعدّ** كما في قولنا: قطعته فانقطع، وسكبته فانسكب، وأما ما جاء من الرباعي كما في: انفسد وانضاف فهو غير جائز لأنها من أفسد، وأضاف وهما رباعيان، وكذلك نحو: أزعجته فانزعج، وأسقف الباب

(1) فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص 111.
(2) الكتاب، 4 / 77.
(3) التبصرة والتذكرة للصيمري، 2/ 752، شرح المفصل لابن يعيش، 7/ 59، شرح الشافية للرضي، 1/ 108.
(4) التعريفات للجرجاني، ص 168.
(5) الإيضاح في شرح المفصل، 2 / 131.
(6) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص 80.
(7) شرح الشافية، 1 / 108.

(أغلفته) فانسقف، ومنه قول الشاعر[1]:

لا خطوتـي تتعاطـي غيـرَ موضـعِها ولا يـدي في حُميت السَكَنِ تندخلُ

واندخل مطاوع أدخل شاذ عل قول الزمخشري[2]، وابن هشام[3] وهو قليل عند ابن قتيبة[4] وابن السراج[5]، وسماعي عند ناصيف اليازجي[6]، أما ابن جني فقد قال: ((هو من أدخلته ونظيره أطلقته فانطلق وهو من باب انقطع الحبل، لأن اليد لا تكون فاعلة))[7].

وكذلك قول الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي[8]:

فلـم يغونـي ربـي فكـيف اصـطحابنا ورأسك في الأغوى من الغي منغوي

وكـم موطن لولاي طحت كما هوى بأجـرامه مـن قلـة النـيق مـنهوي

فاسما الفاعل (منغوي، منهوي) مشتقان من (انغوى، وانهوى) وفعلاهما المجردان (غوى وهوى)، وقد اختلفت آراء العلماء في هذين الفعلين، فالجوهري عدهما لغير المطاوعة فجعل (انغوى، انهوى) رديفين لـ (غوى، هوى)[9]، وأبو علي

(1) البيت للكميت بن زيد الأسدي، ديوانه، تحقيق دوام سلوم، ص 2/ 60، طبعة 1969، مطبعة العاني، بغداد، والحميت زق السمن، ولاسكن أهل الدار وأراد هنا الحي، يقول: لا أخطو إلى ريبة ولا أخرج جلود الحي بالشتم، والخطو بين القدمين، انظر شح المفصل لابن يعيش، 7 / 159، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، ص 408، طبعة 1973، دار الجيل، بيروت.

(2) المفصل، ص 279، طبعة ثانية، دار الجيل، بيروت.

(3) نزهة الطرف، ص 112.

(4) أدب الكاتب، ص 457.

(5) الأصول في النحو 3/ 126.

(6) الجمانة في شرح الخزانة، ص 6، دار صعب، بيروت.

(7) المنصف، 1/ 72.

(8) وشرح: طاح: هلك، الأجرام جمع جرم (بالكسر) وهو الجسم، كأنه جعل أعضاءه أجرامًا توسعاً، والنيق: أرفع الجبل، وقلته: ما استدق من رأسه انظر الخصائص لابن جني، 2 /259، وخزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، 3 /133، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(9) الصحاح، 6 / 2538، (هوى).

الفارسي[1] جعلهما ضرورة من ضرورات الشعر، ومنهم من عدّ هذين اللفظين مطاوعين لفعلين مزيدين، كابن عصفور حيث يقول: ((ويجوز عندي أن يكون منغو ومنهو مطاوعين لأغويته، وأهويته فيكون مثل: أدخلته فاندخل وأطلقته فانطلق ولا يكونان على هذا شاذين))[2]، ووافقه على هذا أبو حيان[3].

والذي يتضح في هذه الأمثلة أن (انفعل) جاء مطاوعاً للرباعي غير أنه شاذ وإلى هذا أشار القاسم بن علي الحريري (ت 516 هـ) بقوله: ((إن هذه شذت عن القياس المطرد، والأصل المنعقد، كما شذت انسرب من سرب اللازم، والشواذ يقصر فيها على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع.))[4].

3 - **ألا يكون فاء الفعل لاماً أو واواً أو نونا أو ميماً أو راء** ويجمعها كلمة (ولنمر)[5]، لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ولما كانت نون (انفعل) علامة المطاوعة كره طمسها، إذ حق العلامة الاختصاص[6]، واستغنوا بصيغة (افتعل) عنها نحو: لأمت الجرح فالتأم، ورميته فارتمى، ووصلته فاتصل، ومنعته فامتنع، ونقلته فانتقل، غير أن أفعالاً وردت في اللغة فاؤها ميم مخالفة لهذه القاعدة نحو: انماز إلى جانب امتاز[7]، ومحا وامحى وانمحى وعدوا امتحى لغة رديئة [8]، وانملع وانملس (فلت)[9]، وانمحق وامحق، وانملق (افلت)[10]،

(1) المنصف لابن جني، 1 /72.
(2) الممتع في التصريف، 1 / 191.
(3) المبدع في التصريف، ص 115.
(4) درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ص 49، دار النهضة، مصر، وانظر همع الهوامع للسيوطي، 6 / 27.
(5) وردت هذه الحروف مجموعة بكلمة (ولنمر) في مجلة مجمع اللغة العربية، 1/ 40.
(6) انظر شرح الشافية اللرضي، 1/ 108، المفصل، الزمخشري، ص 279.
(7) أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص 352.
(8) الصحاح للجوهري، 6 / 2490، (محى).
(9) السابق، 3 / 1286، 3/ 980.
(10) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ص 1193 و1191.

وانمصع[1]، وقد ترد مدغمة أيضاً.

ويفسرها ابن جني بقوله: ((وإذا لم يخافوا لبساً قالوا: امّحى، امّاز، امّاع، ولما لم يكن في الكلام (افعل) علم أن هذا انفعل))[2]، أي: ليس في كلام العرب وزن (افعل) بتشديد الفاء فلا يحدث لبس في الفعل.

والصواب إخراج الميم من الحروف (ول نمر) والاقتصار على أربعة أحرف وهي (ول نر)[3].

وقد تتوافر شروط الاشتقاق المشار إليها سابقاً ولا يشتق على (انفعل) مثل: منع ومثلا يقولون: امتنع وامتلأ.

وذهب بعض العلماء إلى أن (انفعل) صيغة قياسية إذا توافرت الشروط السابقة ولهذا قالوا: انفعل لا يكون إلا مطاوعاً إلا ما شذ كأقحمته فانقحم[4]..، غير أن الخشاب[5] يرى أن أفعل المطاوعة لا تقاس[6]، والرضي يقول: وليست هذه الزيادات (الحروف الزائدة ومعانيها) قياساً مطرداً، بل يحتاج كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين[7]، فأما قول الرضي فهو عام في المعاني ولا يختص بالمطاوعة، وعليه فقد رأى المجمع اللغوي في القاهرة أن وزن انفعل قياسي حيث نص على أن كل فعل ثلاثي دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي انفعل[8].

---

(1) السابق، ص 987.

(2) المنصف لابن جني 1 / 73، الخصائص 2 / 60.

(3) ينظر المطاوعة معانيها وأوزانها، صالح الوهيبي، ص 524،.

(4) المنصف لابن جني 1/ 72، والمفصل للزمخشري، ص 279، وشرح المفصل لابن يعيش، 7/ 159، ونزهة الطرف لابن هشام، ص 112، والتسهيل لابن مالك، ص 200.

(5) هو عبد الله بن أحمد بن الخشاب البغدادي، أعلم أهل زمانه في النحو، قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ومن آثاره: شرح الجمل للزجاج، والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح، توفي سنة 567هـ، انظر إنباه الرواة للقفطي، 99/2، وبغية الوعاة للسيوطي، 29/1.

(6) نقلاً من ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق مصطفى أحمد النماس، 1/ 85، طبعة 1984 مكتبة الخانجي، القاهرة.

(7) شرح الشافية، 1/ 84.

(8) مجموعة القرارات العلمية، 1 – 28 في مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً من 1932 – =

وأما صور (انفعل) الواردة في كتب الصرف فهي:

1 - **انفعل** يطاوع (**فعل**) الثلاثي المجرد نحو: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، وهو قياسي بالشروط الثلاثة السابقة.

2 - **انفعل** يطاوع (**أفعل**) الرباعي نحو: أزعجته فانزعج وحكمه شاذ على قول الزمخشري وابن يعيش وابن هشام والحريري[1].

وقد أوردت بعض كتب اللغة صيغاً أخرى مطاوعة لـ (انفعل) لم تذكرها كتب النحو أو الصرف وهي:

1 - (**فَعّل**) مضعف العين نحو: صوعت الريح النبات فتصوع وانصاع (مال)[2]، وفرقت الشيء فانفرق[3]، وطبقته فانطبق[4]، وهيلت التراب فانهال[5]، وفلقه فانفلق[6]، وهوره فانهار[7]، وفتح الأبواب فانفتحت[8]، وعططه (شق) فانعط[9]، وكمشه فانكمش[10]، وضمه فانضم[11].

=

1962، جمعها محمد أحمد خلف الله، ومحمد شوقي، 1/ 36، طبعة 1963م، المطابع الأميرية، القاهرة، وتسمى مجلة مجمع اللغة أيضاً، والقياس في اللغة، محمد الخضر حسين، ص 60، ط2، 1983، دار الحداثة، لبنان، والصرف القياسي، غريب عبد المجيد نافع، 1/ 398، طبعة 1983، القاهرة.

(1) المفصل للزمخشري، ص 273، وشرح المفصل لابن يعيش، 7/ 159، ونزهة الطرف لابن هشام، ص 112.

(2) القاموس المحيط، ص 955، مادة (صوع).

(3) اللسان، 10/ 299، مادة (فرق).

(4) القاموس المحيط، ص 1165، مادة (طبق).

(5) المخصص، 10/ 56، مادة (هيل).

(6) القاموس المحيط، ص 1186، مادة (فلق).

(7) الصحاح، 2/ 856، مادة (هور).

(8) اللسان، 2/ 536، وتاج العروس، 7/ 5، مادة (فتح).

(9) المحكم، 1/ 34، مادة (عطط).

(10) اللسان، 6/ 343، وتاج العروس، 17/ 366، مادة (كمش).

(11) اللسان، 12/ 358، مادة (ضمم).

2 - (**افتعل**) نحو: اقتلعت الشجرة فانقلعت[1]، واجتثه فانجث[2]، وافتتح الباب فانفتح[3]، وازدجره فانزجر[4]، واعتطه فانعط[5]، واعتصره فانعصر[6]، واقتطعه فانقطع[7].

3 - (**فعلل**) نحو: عطعطت الثوب بمعنى شققته، فانعط[8].

الوزن الخامس: (افْتَعَل)

وهو من الأوزان التي تأتي للمطاوعة غالباً، ويأتي لازماً ومتعدياً، وإذا جاء للمطاوعة فهو غير متعد[9].

وصوره الواردة في كتب النحو والصرف التي أطلعت عليها هي:

1 - **افتعل** يطاوع (**فعل**) الثلاثي المجرد بشرط أن يكون فاء الفعل أحد الأحرف التي جمعت في كملة (ولنمر) نحو: اتزن، والتأم، وانتصر، وارتفع، فإن لم يبدأ الفعل بأحد هذه الأحرف، فإن افتعل يأتي مطاوعاً للفعل أصالة مثل: جمعته فاجتمع، وشويته فاشتوى، وقد لا يأتي على هذه الصيغة فعل مطاوع من الأفعال التي خلت فاؤها من أحرف (ولنمر) مثل: قام، يبس، يقظ، فيقال أقمته فأقام أو فاستقام، ولم يقولوا: فاقتام، وأيقظته فاستيقظ، ويبسته فيبس.

ولا يشترط في (افتعل) أن يكون الفعل الثلاثي فيه دالاً على العلاج وهذا ما فطن إليه الرضي بقوله: ((فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة جاز مجيئه لها في غير

(1) العين للخليل، 1/ 165، مادة (قلع).
(2) اللسان، 2/ 126، مادة (جثث).
(3) السابق، 2/ 536، مادة (فتح).
(4) العين للخليل، 6/ 61، واللسان، 4/ 318، والقاموس المحيط، ص 510، مادة (زجر).
(5) المحكم، 1/ 34، واللسان، 7/ 352، مادة (عطط).
(6) السابق، 1/ 265، مادة (عصر).
(7) نفسه، 1/ 88، مادة (قطع).
(8) العين للخليل، 78/1، واللسان 7/ 352، مادة (عطط).
(9) الأصول في النحو لابن السراج، 3/ 126، والمسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، ص 286، طبعة 1986، دار الثقافة بدمشق.

العلاج نحو: غممته فاغتم، ولا تقول فانغم))[1].

وذهب الرضي إلى أن (افتعل) يأتي للمطاوعة قليلاً خلافاً لكثير من النحويين[2] مستشهداً بقول سيبويه: (الباب في المطاوعة انفعل، وافتعل قليل))[3]، وقول سيبويه في شأن المطاوعة هو: ((هذا باب ما طاع الذي فعله على فعل، وهو يكون على انفعل وافتعل نحو: كسرته فانكسر ... وشويته فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى، وغممته فاغتم، وانغمّ عربية))[4].

ويلاحظ على قول الرضي ما يأتي:

1 - أن ما نسبه إلى سيبويه مخالف لما جاء في (الكتاب)، ولعله وقع خطأ في النقل أو من إضافات النساخ، حيث، لم يرد في كلام سيبويه أن افتعل تأتي للمطاوعة قليلاً، بل ساواها مع انفعل فقال: (وهو يكون على انفعل وافتعل ...).

ب - قال الرضي: لا تقول: انغمّ، وقال سيبويه: انغمّ عربية:

والصواب أن افتعل عند النحاة والصرفيين تأتي للمطاوعة غالباً[5]، وبناءً على هذا القول جعلها مجمع اللغة العربية في القاهرة صيغة قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد أحرف كلمة (ولنمر)[6]، وأما إذا كانت الأفعال تبدأ بغير تلك الحروف فأمرها موقوف على السماع، وليس لك أن تقول: غرسته فاغترس، ولا مسحته فامتسح[7].

2 - **افتعل** يطاوع (**أفعل**) الرباعي[8] نحو: أوقدته فاتقد،

(1) شرح الشافية للرضي، 1/ 108.
(2) الأصول في النحو لابن السراج، 3/ 126، والمسائل العضديات لأبي علي الفارسي، ص 286، والمفصل للزمخشري، ص 279.
(3) شرح الشافية للرضي، 1/ 108.
(4) الكتاب، 4/ 65.
(5) ارتشاف الضرب لأبي حيان، 1/ 84، وشرح المفصل لابن يعيش، 7/ 159.
(6) مجلة المجمع اللغوي، 1/ 29.
(7) الصرف القياسي، غريب عبد المجيد نافع، 1/ 399.
(8) التسهيل لابن مالك، ص 200، وارتشاف الضرب لأبي حيان، 1/ 84.

وأنصفته فانتصف[1].

3 - **افتعل** يطاوع (**فعل**) مضعف العين نحو: قربته فاقترب، ونصفته فانتصف[2].

وقد أوردت بعض كتب اللغة صيغاً أخرى مطاوعة لـ (افتعل) لم تذكرها كتب النحو أو الصرف وهي:

1 - **افتعل** يطاوع (**افتعل**) نحو: انتزعه فانتزع، أي: اقتلعه فاقتلع[3]، واختضره فاختضر[4]، واقتصد عرقه فاقتصد[5]، وازدجره فازدجر[6]، واجتثه فاجتث[7].

2 - **افتعل** يطاوع (**فاعل**) نحو غايظه فاغتاظ وتغيظ بمعنى[8]، وتساوت الأمور واستوت، وساويت بينها أي سويت[9]، ولاءمه فالتأم[10].

---

(1) اعترض أحمد فارس الشدياق على أبي حيان في هذا المثال (أنصفته فانتصف) قال: فانتصف ليس مطاوعاً لأنصف فإنه يقال: أنصفته أي عاملته بالحق، وانتصف فلان من فلان أي استوفى حقه، ومعناه أعم، فليس بين الفعلين أدنى علاقة وإن أراد جعل الشيء نصفين فإن عبارة المصباح نصفت الشيء فانتصف فجاء مطاوعاً لنصف المشدد، انظر الجاسوس على القاموس، ص 531.
أقول: قال الأزهري: ((نصف الشيء فانتصف))، تهذيب اللغة، 869/3، وكذا عبارة المصباح، 2/ 608، وقال الجوهري: ((انتصف الجارية وتنصفت ونصفتها)) الصحاح، 4/ 1434، وكذا عبارة اللسان، 6/ 332، وهذا يمكن أن يظهر صواب اعتراض الشدياق على أبي حيان.

(2) ارتشاف الضرب لأبي حيان، 1/ 85، وهمع الهوامع للسيوطي، 6/ 26.

(3) اللسان، 8/ 349، والقاموس المحيط، ص 990، مادة (نزع).

(4) تاج العروس للزبيدي، 11/ 188، مادة (خضر).

(5) السابق، 8/ 498، واللسان، 3/ 336، مادة (فصد).

(6) ديوان الأدب للفارابي، 2/ 402، مادة (زجر).

(7) اللسان، 2/ 126، والقاموس، ص 213، وتاج العروس، 12/ 263، مادة (جثث).

(8) الصحاح، 3/ 1176، المحكم، 6/ 9 واللسان، 7/ 451، والقاموس ص 900 (غيظ).

(9) اللسان، 14/ 410، (سوى).

(10) السابق 12/ 531، القاموس ص 1492، (لأم).

الوزن السادس: (تَفَعَّل)

وهو من الأوزان الرئيسية أيضاً في هذا الباب، ويأتي لازماً نحو، كسرته فتكسر، ومتعدياً نحو: علمته الحساب فتعلمه وتجيء المطاوعة في هذا الوزن على النحو الآتي:

1 - (**تفعّل**) يطاوع (**فعّل**) مضعف العين، وهو من الأوزان التي ذكرها سيبويه بقوله ((ونظير هذا أي: نظير (فعله فانفعل) فعلته فتفعل ...))[1] وقال الرضي: ((فأما تفعل فإنه وضع لمطاوعة (فعل).. ولكنه إنما جاز نحو: فهمته فتفهم ؛ لأن التكرار الذي فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس))[2].

ويفصل الرضي الاستراباذي القول في هذا الوزن وما يطاوع من معان، فتفعّل يطاوع (فعّل) الذي للتكثير نحو: قطعته فتقطع، فالفعل (تقطّع) خرج إلى المطاوعة والتكثير معاً، ويطاوع تفعل، فعل الذي هو للنسبة تقديراً، وإن لم يثبت استعماله لها[3]، كأنه قيل: شجّعته وحملّته: أي نسبته إلى الشجاعة والحلم فتشجع وتحلم أي: انتسب إليهما وتكلفهما[4].

وسبقه سيبويه إلى هذا المعنى إذ يقول: ((وأما تقيّس، وتنزر وتتمّم، فإنما يجري على نحو: كسرته فتكسر كأنه قال: تمم فتتمم وقيس فتقيس كما قالوا نزرهم فتنزروا))[5].

وتفعّل يطاوع (فعّل) الذي للتعدية مثل: عملته فتعلم، والأغلب[6] في مطاوعة فعل الذي للتعدية هو الثلاثي الذي هو أصل فعل نحو: علمته فعلم وفرحته ففرح، وتفعل الذي للاتخاذ يطاوع فعل الذي للصيرورة نحو: رديته الثوب

(1) الكتاب 4/ 66 وانظر الأصول لابن السراج، 3/ 122.
(2) شرح الشافية 1/ 104.
(3) قارن بين قوله ص 23: ليست هذه الزيادات قياساً مطرداً بل يحتاج كل باب إلى سماع.)) وبين قوله هنا ((تقديراً وإن لم يثبت استعماله)) فالتناقض بين.
(4) شرح الشافية 1/ 104.
(5) الكتاب 4/ 66.
(6) شرح الشافية، 1/ 141.

فتردى، والذي للتجنب يطاوع فعل الذي للسلب تقديراً كأنه قيل: أثمته وحرجته أي جنبته الإثم والحرج فتأثم وتحرج أي تجنبها، وتفعل الذي للتكلف يطاوع فعل الذي للتكثير نحو: جرعته فتجرع أي كثرت له جرع الماء فتقبل ذلك التكثير، فصيغة تفعل تفيد المطاوعة مع التكثير أو المطاوعة مع الاتخاذ أو المطاوعة مع التجنب أو التكلف أو الصيرورة.

ويظهر من ذلك أيضاً أن (تفعل) مطرد في (فعل) المضعف إذا كان للتكثير أو غير ذلك، وأما فعل الذي للتعدية فلم يطرد فيه تفعيل، إنما مطاوعه الثلاثي المجرد، أو قد يجمع بينه وبين ما ورد السماع به فيقال: علمته المسألة فعلمها وفرحته ففرح، ويجوز فتعلمها لورود السماع[1]، ولا يجوز فتفرح لأنه لم يرد سماعا[2] ؛ ولهذا رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية تفعّل مطاوع لفعّل مضعف العين، والأغلب فيما ضعف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثيا[3].

ويمكن أن يأتي (تفعل) مطاوعاً للصيغ الآتية اعتماداً على ما جاء في بعض كتب اللغة:

1 - **(فعّل)** الثلاثي نحو: شدخه فتشدخ[4]، قاب الطائر بيضته: فلقها، فتقوبت[5]، وكف الرجل فتكفف[6]، وسترت الشيء فتستر[7] بتكه فتبتك[8]، وشعلت النار فتشعلت[9].

(1) اللسان، 12/ 417، (علم).
(2) السابق، 2/ 541، (فرح).
(3) مجلة المجتمع 1/ 40 وانظر الزوائد في الصيغ للخويسكي، ص 83، والصرف القياس، غريب عبد المجيد، 1/ 401، والمطاوعة معانيها وأوزانها، صالح الوهيبي، ص529.
(4) اللسان، 3/ 28 (شدخ).
(5) الصحاح، 1/ 206 واللسان 1/ 653 (قوب).
(6) اللسان 9/ 303 (لفف).
(7) السابق، 4/ 343 (ستر).
(8) نفسه، 10/ 395، (بتك).
(9) المحكم، 1/ 288 (شغل).

2 - (**أفعل**) نحو: أيقظته فتيقظ[1]، أطبقت الشيء فتطبق[2].

3 - (**افتعل**) نحو: اجتبره فتجبر[3]، اخترقه فتخرق[4]، اقتطعه فتقطع[5].

4 - (**فاعل**) نحو: غايظه فتغيظ[6]، ولاءمه فتلأم[7].

ومجئ (**تفعل**) مطاوعاً لفعل وأفعل وافتعل يظهر ضعف قول من قال: ((إنها تقتصر على مطاوعة (**فعل**)))[8].

الوزن السابع: (افعَلّ)

والأغلب في هذا الوزن كونه للألوان[9]، وقد يأتي للمطاوعة، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك حيث يقول: (وافعل... ربما طاوع فعل)[10] ولم يذكر مثالاً له، وقد يقصد ابن مالك مطاوعته لـ (فعل) في غير الألوان، نحو: عوجت الغصن فاعوج، لأن الفعل الثلاثي المجرد لا يتعدى إذا كان دالاً على لون ولا يؤثر في غيره، و(فعل) يطاوع فعلاً متعدياً كأفعل وفعل، والفعل المطاوع على هذا البناء يأتي مضعف اللام وغير معتله، لذا شذ رعوته فارعوى، لأنه معتل اللام[11].

(1) الصحاح، 3/ 1181، المحكم، 6/ 305 (يقظ).
(2) القاموس المحيط، ص 1165 (طبق).
(3) تاج العروس، 10/ 250،(جبر).
(4) اللسان، 1/ 73، (حرق).
(5) المحكم، 1/ 88 (قطع).
(6) الصحاح، 3/ 1176، والمحكم، 6/ 9، اللسان، 7/ 451، (غيظ).
(7) اللسان، 12/ 531، والقاموس المحيط، ص 1492، (لأم).
(8) الواضح في الصرف / محمد خير الحلواني، ص 67، ط2، 1978 دار المأمون، بيروت، والصرف، حاتم صالح الضامن، ص 58، طبعة 1991، نشر وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد.
(9) شرح المفصل لابن يعيش، 7/ 161، شرح الشافية للرضي، 1/ 82.
(10) التسهيل لابن مالك، ص 200.
(11) السابق، ص 200.

وقد يطاوع (افعلّ) صيغاً ذكرتها بعض كتب اللغة هي:

1 - (**أفعل**) نحو: أخضل فلان لحيته فاخضلت، أي: ابتلت[1].

2 - (**فعّل**) نحو: بيّضت الشيء فابيضّ[2]، وحورته فاحورّ[3]، وخضرته فاخضرّ[4]، وإذا كان افعل غالباً في الألوان ويأتي مطاوعاً لـ (فعل) فيمكن أن يكون (فعل) مطاوعاً قياسياً لفعل نحو: حمرته فاحمر، وسمرته فاسمر، وسودته فاسود.

3 - (**افتعل**) نحو: اختضره فاخضرّ[5].

ومجيء (افعلّ) للمطاوعة يظهر ضعف قول من قال: إنها تأتي لمعنى واحد هو الدلالة على اللون أو العيب[6].

الوزن الثامن: (اعَالّ)

والأغلب كونه للألوان[7]، وقد يأتي للدلالة على العيب، نحو: اعوار[8]، وهو يشبه الوزن (افعلّ) ولكن زيد عليه ألف، ويختلف عنه في الدلالة[9]، ((وليس شيء يقال فيه (افعالّ) إلا ويقال فيه افعل إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين وتكثر في الأخرى))[10]، وهو يطاوع (**فَعَل**) في غير الألوان نحو: صهر الحر الحرباء فاصهار أي تلألأ[11].

---

(1) العين للخليل، 4/ 177، والقاموس المحيط ص 1283 (خضل).
(2) الصحاح، 3/ 1067 تاج العروس، 266/18 (بيض).
(3) اللسان 4/ 220 (حور).
(4) نفسه، 4/ 243 (خضر).
(5) تاج العروس، 11/ 188 (خضر).
(6) المثال في تصريف الأفعال، علي أحمد طلب، ص 106، ط2، 1990، القاهرة.
(7) الكتاب لسيبويه، 4/ 25.
(8) أبنية الصرف كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص 401، ساعدت جامعة بغداد على نشره، منشورات مكتبة النهضة بغداد.
(9) انظر مبحث الدلالة من هذا الفصل ص 49.
(10) شرح المفصل لابن يعيش، 7/ 161.
(11) الصحاح، 2/ 717، اللسان 4/ 472، مادة (صهر).

ويمكن أن يطاوع (افعالّ) صيغًا أخرى ذكرتها بعض كتب اللغة وهي:

1 - (**أفعل**) نحو: أخضل لحيته فاخضالت[1].

2 - (**فعَلَّ**) نحو: بيّضته فابياضّ[2]، صفرّته فاصفارّ[3].

الوزن التاسع: (تفَاعَل)

قال سيبويه: ((ونظير هذا (أي: فعلته فانفعل) فاعلته فتفاعل وذلك نحو: ناولته فتناول))[4] بشرط أن يأتي لمطاوعة فاعل، وأن يكون ((الفعل على (فاعل) مما يقع الواحد فالمفعول الذي يقع منه على أنه كان فاعلاً يكون على (متفاعل) وفعله (تفاعل))[5].

فإن كان الفاعل من اثنين نحو قولنا: تنازع زيد وخالد الحديث فليس في أحدهما تأثير ولا في الآخر تأثر، إنما هو من باب الاشتراك في الفعل، ولهذا قال الرضي: (إنما تفاعل مطاوع (فاعل) إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله نحو: باعدته أي: بعدته، فتباعد أي: بعد))[6].

وقد يحدث في صيغة (تفاعل) إدغام التاء مع الحرف الأول الذي يليه نحو: تدارك بعد قلب التاء دالاً للمجانسة أو المماثلة فيدغم أحدهما في الآخر فيصبح الأول ساكناً، ثم يجلب همزة وصل للنطق بالمبدوء بالساكن فيكون تدارك - ددارك ثم دارك ثم ادارك.

ويرى جعفر نايف عبابنه أن الفعل (ادّارك) وما شابهه هو وزن مستقل يكون على (تفاعل) وحجته في ذلك هي[7]:

---

(1) السابق، 11/ 208، مادة (خضل).

(2) الصحاح، 3/ 1067، مادة (بيض).

(3) تاج العروس، 12/ 326، مادة (صفر).

(4) الكتاب 4/ 66.

(5) المقتضب 2/ 106.

(6) شرح الشافية 1/ 103.

(7) هل في العربية وزن (اتفاعل وانفعل)، ص 145 - 158، مجلة دراسات م 11 كعدد 4 سنة 1984. عمان، الجامعة الأردنية.

أ - الإدغام لا وجود له في العربية في مطلع الكلمة وإن ورد فهو قليل لا يؤخذ به.

ب - وجود فعل (ادّارك) بجوار (تدارك) في القرآن وفي غيره دليل على استقلال كل منهم كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا ...﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ لَّوۡلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ...﴾[2]، ويرجع الاختلاف إلى التطور اللغوي حين تستعمل بيئة وزناً وبيئة أخرى وزناً آخر للتعبير عن معنى واحد.

ج - هذا الوزن (اتفاعل) له نظائر في اللغات السامية.

والذي يجب أن ينتبه إليه أن الهمزة في (ادّراك) هي همزة وصل، وهمزة الوصل يتوصل بها إلى النطق بالساكن في أول الفعل مثل اذهب، انتصر، اجتمع، استهدى، ومعنى ذلك أن همزة الوصل جيء بها في الفعل لهذة صوتية ولو كانت الهمزة همزة قطع لكان له وجه في افتراضه. **هذا أولاً.**

وثانياً: وجود الوزن في اللغات السامية لا يعني وجوده في العربية فقد تتشابه بعض الأوزان مثل وزن (فعل) في العربية وهو نفسه في العبرانية، وقد تختلف بعض الأوزان مثل: اتفأفعل، اتفعلعل في السريانية، وهفعيل، ومفعال، وهتفعل في العبرية[3]، ولا علاقة بين أوزان العربية وأوزان العبرية والسريانية وغيرها.

و(تفاعل) جاء على صورة واحدة في كتب النحو والصرف هي:

(تفاعل) مطاوع **(فاعل)** نحو: باعدته فتباعد، وتباعد لازم هنا وقد يكون تفاعل متعدياً نحو: ناولته الشيء فتناوله، و(تفاعل) يطاوع (فاعل) غالباً[4]، ولهذا

(1) سورة الأعراف، آية 38.

(2) سورة القلم، آية 49.

(3) تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، 1/ 109، ط4، 1974، دار الكتاب العربي، بيروت.

(4) شرح الملوكي لابن يعيش، ص 77، والمفصل للزمخشري، ص 280، وشرح المفصل لابن يعيش، 7 / 159، والتسهيل لابن مالك، 199، ونزهة الطرف لابن هشام، ص 112، وشفاء العليل للسلسيلي، 2/ 849.

رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية تفاعل مطاوعاً لفاعل، إذا أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل: باعدته بمعنى صيرته بعيداً[1].

وقد يطاوع (تفاعل) صيغاً أخرى جاءت في بعض كتب اللغة لم تذكرها كتب النحو والصرف منها:

أ - (**فعَل**)[2] نحو: صففت القوم فتصافوا[3]، وضمّه فانضمّ وتضامّ[4]، نثره فتناثر[5]، ساق الابل فتساوقت[6].

ب - (**فعّل**)[7] نحو: نثّره فتناثر، لأّمه فتلاءم[8].

جـ - (**أفعل**) نحو: الأمه فتلاءم[9].

ومطاوعة (تفاعل) لفعل وفعل وأفعل فيه رد على القائلين أن تفاعل تقتصر على مطاوعة (فاعل)[10].

الوزن العاشر: (اسْتَفْعلَ)

ويأتي مطاوعاً لـ (**أفعل**) نحو: أحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام، وأرحته فاستراح[11]، ولا يأتي إلا لازماً إن كان للمطاوعة.

---

(1) مجموعة القرارات أو مجلة المجمع، 1 / 41، والزوائد في الصيغ للخويسكي، 77، أوزان الفعل، هاشم طه شلاش، ص 219.

(2) المطاوعة سليمان الوهيبي، ص 529.

(3) اللسان، 9/ 194، (صفف).

(4) السابق، 12/ 358، (ضمم).

(5) نفسه، 5/ 191، (نثر).

(6) نفسه 10/ 166، (سوق).

(7) أوزان الفعل، هاشم طه شلاش، ص 161.

(8) اللسان، 12/ 531، القاموس المحيط، ص 1492،(لأم).

(9) نفسه، 2/ 731 القاموس المحيط، ص 1492، (لأم).

(10) الواضح في الصرف، محمد خير الحلواني، ص 68، والصرف، حاتم الضامن، ص 59.

(11) نزهة الطرف لابن هشام، ص 113، وارتشاف الضرب لأبي حيان، 1/ 87، همع الهوامع للسيوطي 6/ 29، وشفاء العليل للسلسيلي، 2/ 850.

ويمكن أن يطاوع (استفعل) أوزاناً أخرى وقفت عليها في بعض كتب اللغة منها:

1 - (**فَعَل**)[1] الثلاثي المجرد، نحو: بشرته فاستبشر[2]، وسقه فاتسق، واستوسق[3].

2 - (**فَعّل**) معف العين نحو: وسعت البيت فاستوسع[4].

3 - (**استفعل**) أي: فعلا من لفظه نحو: استنفرت الوحش فاستنفر[5].

الوزن الحادي عشر: (افْعَوْعَلَ)

وهو يطاوع (**فعل**) الثلاثي المجرد نحو: ثنيته فانثنى[6]، وافعوعل لازم، وقد يتعدى، ومنه قول حُميد بن ثور الهلالي[7]:

فلما أتى عامان بعد انفصاله عن الضرع واحلولى دماثاً يرودها

ويؤيده ما جاء في أساس البلاغة[8]: حلا الشيء واحلولى واستحلاه واحلولاه، وكذلك ما جاء في اللسان:

فلو كنت تُعطي حين تسأل سامحتْ لك النفسُ واحلولاك كلُّ خليلِ[9]

(1) أشار إليه هاشم طه شلاش في كتابه (أوزان الفعل)، ص 161.

(2) اللسان 4/ 61، مادة (بشر).

(3) السابق، 10/ 380 مادة (وسق).

(4) نفسه، 8/ 393، مادة (وسع).

(5) نفسه، 5/ 224، والقاموس المحيط ص 625، مادة (نفر).

(6) التسهيل لابن مالك، ص 200، وشفاء العليل للسلسيلي، 2/ 850.

(7) ديوانه، تحقيق عبد العزيز الميمني، ص 73، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة 1951، طبعة 1965، الدار القومية للطباعة بالقاهرة، البيت في وصف حوار ناقة، ودماث جمع دمث: وهو السهل من الأرض، واستحلى: استمرأ، يرودها، يجيء فيها ويذهب، وانظر الكتاب لسيبويه، 4/ 77، وشرح المفصل لابن يعيش، 7/ 163.

(8) للزمخشري، ص 94.

(9) اللسان، 14/ 192، مادة (حلا)، ولم اهتد لقائله.

وقد يطاوع (افعوعل) وزناً آخر ورد في بعض كتب اللغة وهو:

(**افعـوعل**) يطـاوع (**أفعـل**) نحـو أفعمـت البـيت بـرائحة العـود فافعـوعم[1]، وأخضله فاخضوضل[2].

ويلاحظ أن أمثلة هذا الوزن قليلة جداً كما وقفت عليها في بعض كتب اللغة، وقد تشير إلى أن استعمال افعوعل للمطاوعة قليل، وكأنه لا يستعمل إلا إذا أريد به المبالغة وتقوية المعنى.

الوزن الثاني عشر: (تفَعْلَلَ)

وهو رباعي مزيد بالتاء من (**فعلل**)، وقد ذكره سيبويه بقوله: ((ونظير ذلك – أي نظير فعلته فانفعل – في بنات الأربعة على مثال تفعلل نحو: دحرجته فتدحرج، وقلقلته))[3] ؛ لأنه في معنى الانفعال[4]، ويأتي للمطاوعة غالباً[5].

والحاجة إلى استعمال (تفعلل) وما يضارعه شديدة، إذ لا يوجد ما يغني عنه من مادة اللغة العربية ؛ لأنه المطاوع الوحيد لكل رباعي الأصول[6]، وعليه فقد رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أن (فعلل) وما ألحق به قياس المطاوعة فيه على (تفعلل)[7].

أي يتبعه في هذا الحكم ما ألحق بالرباعي إن كان متعدياً، ومعنى الإلحاق أن تزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثة على أصول الكلمة زيادة غير مطردة في إفادة معنى

(1) العين للخليل، 2/ 164، وتهذيب اللغة للأزهري، 3/ 20، والمحكم، 1/ 146، مادة (فعم).
(2) الصحاح، 4/ 1685، واللسان، 11/ 208، مادة (خضل).
(3) الكتاب، 4/ 66.
(4) المقتضب للمبرد، 1/ 224.
(5) المنصف لابن جني، 1/ 93، التبصرة والتذكرة للصيمري، 2/ 753، المفصل للزمخشري ص 289، وشرح الشافية للرضي، 1/ 113.
(6) كاللغة السريانية فإن كثيراً من الأفعال الرباعية لا توجد إلا في صيغة المطاوعة، انظر السريانية نحوها وصرفها، زكية محمد رشدي ص 141.
(7) مجموع القرارات أو مجلة المجمع اللغوي، 1/ 40، والصرف القياسي، غريب عبد المجيد نافع، 1/ 402.

ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانه في الملحق به وفي تصاريفها، وإنما ألحقت بالرباعي المجرد ومزيده تكثيراً للكلمة وتوسعاً في اللغة، قال ابن جني: ((العلم أن الإلحاق إنما هو زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة فذوات الثلاثة يبلغ الأربعة والخمسة))[1]، أو قد يحتاج إليه في شعر أو سجع كما ذكر الرضي[2]، وليس معنى ذلك زيادة الإلحاق لا تكون لمعنى أصلاً، فمعنى (حوقل) مثلاً مخالف لمعنى (حقل)، ومعنى شملل مخالف لمعنى شمل.

ويلاحظ أن الملحق بـ (دحرج) منه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء أو قبل العين أو قبل اللام أو بعده[3]، وسأذكر هذه الأوزان حسب ورود حرف الإلحاق فيها:

أولاً: حرف الإلحاق قبل الفاء[4]:

1 - **هفعل**: نحو: هلقمته فتلهقم (ابتلع).

2 - **نفعل**: نحو: نرجس الدواء فتنرجس (أي وضع فيه النرجس).

ثانياً: حرف الإلحاق قبل العين[5]:

1 - **فيعل**: نحو: بيطر الدابة فتبيطرت.

2 - **فوعل**: نحو كوثره فتكوثر.

3 - **فاعل**: نحو: تابل اقدر - بمعنى تبلها - فتتابلت.

4 - **فهعل**: نحو: دهبل اللقمة فتدهبلت (كبرت).

---

(1) المنصف لابن جني ، 1/ 34.

(2) شرح الشافية، 1/ 52.

(3) انظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، عصام نور الدين، ص 137، ط2، سنة 1981، المؤسسة الجامعية، بيروت.

(4) الممتع في التصريف لابن عصفور، 1/ 167، والمزهر للسيوطي، 2/ 40.

(5) الكتاب لسيبويه، 4/ 286، والممتع في التصريف لابن عصفور، 1/ 167، وشرح الشافية للرضي 1/ 55.

ثالثاً: حرف الإلحاق قبل اللام[1]:

1 - **فعهل**: نحو: غلهصه (قطعة) فتغلهص.

2 - **فعنل**: نحو: قلنسته (ألبسته القلنسوة) فتقلنس.

3 - **فعيل**: نحو: شريف الزرع (قطعة) فتشريف.

4 - **فعمل**: نحو: قصمل الشيء (قطعه) فتقصمل.

5 - **فعول**: نحو: سرولته، ولم يخرج من هذه الصيغة إلا الفعل (ترهوك) في مشيته إذا ماج[2].

رابعاً: حرف الإلحاق بعد اللام[3]:

1 - **فعلل**: نحو: جلببته فتجلبب.

2 - **فعلى**: نحو: قلسيته فتقلسى.

3 - **فعلس**: نحو: خلبس الشيء (خلطه) فتخلبس.

4 - **فعلم**: نحو: قرصم الشيء (كسره) فتقرصم.

5 - **فعلن**: نحو: فرصن الشيء (قطعه) فتفرصن.

الوزن الثالث عشر: (افعللّ)

وهو وزن رباعي مزيد بحرفين يطاوع الرباعي المجرد (**فعلل**) نحو: قشعرته فاقشعر، وطمأنته فاطمأن، وهو بناء مقتضب[4]، ((وقيل: ملحق باحرنجم (أي:

(1) الكتاب لسيبويه، 4/ 286، المزهر للسيوطي، 2/ 41.

(2) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، 2/ 21، انظر شرح ألفية ابن معطي، شرحها عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق على موسى الشوملي، 1/ 676، ط1، 1985، مكتبة الخريجي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(3) الكتاب لسيبويه، 4/ 286، والمنصف لابن جني 1/ 42، وشرح الشافية 1/ 55 ومناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان لامية الأفعال (شرح لامية الأفعال لابن مالك)، شرحها محمد أمين بن عبد الله الهرري، ص 82 ط1، 1985، دار الفكر، بيروت.

(4) المنصف لابن جني، 1/ 90، ارتشاف الضرب لأبي حيان، 1/ 88، المزهر للسيوطي، 2/ 41، والمقتضب في الأبنية هو المصوغ على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل أو كالأصل مع خلوه من حرف مزيد لمعنى أو للإلحاق، انظر شرح التسهيل لابن مالك، تحقق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، 3/ 461، ط1، 1990، دار هجر، القاهرة.

بافعنلل) وأصله اقشعرر، واشمأزز بسكوت العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى قلبه ثم ادغموا أحد المثلين في الآخر ... واعترضوا بأن حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة، ولهذا وجب الفك في اقعنسس، والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع))[1].

وهو قياسي لمطاوعة (فعلل) الرباعي المجرد كما مر.

الوزن الرابع عشر: (افعنلل)

وهو وزن رباعي مزيد بحرفين أيضاً نحو: حرجمت الإبل فاحرنجمت (اجتمعت)، وقالوا: ((بناء احرنجم بناء مطاوع فهي في الرباعي كانفعل في الثلاثي لذلك لا يتعدى))[2]، أي: لا زم. قال ابن مالك: ((افعنلل لمطاوعة فعلل تحقيقاً أو تقديراً))[3]. قال السلسيلي: ((تحقيقاً مثل حرجمت الإبل فاحرنجمت، وتقديراً نحو، تبختر وإبرنشق (تبسط فرحا) وبختر وبرشق مهملان))[4].

وألحق بـ (افعنلل) في الثلاثي اقعنسس واسحنكك حيث الحرفان الأخيران من جنس واحد، وعد ابن دريد أكثر من عشرين لفظاً على هذا الوزن[5]، نحو: اقعنسس (تقاعص)، اسحنكك (اشتد سواده).

وأشهر ما ورد في اللغة على هذا الوزن قول أبي علقمة النحوي: ((ما لكم تأكأتم علي كتأكؤكم على ذي جنّة، افرنقعوا عنّي))[6]، أي تفرقوا عني، ومن ذلك أيضاً قولهم: ثعجرت الدم فاثعنجر أي صبّه فانصبّ[7].

---

(1) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، 1/ 311، دار الفكر بيروت.
(2) شرح الملوكي لابن يعيش، ص 89، شرح المفصل له، 7/ 162، ومناهل الرجال، محمد أمين الهروي، ص 82.
(3) التسهيل، ص 201.
(4) شفاء العليل في شرح التسهيل للسلسيلي، 2/ 851.
(5) جمهرة اللغة، 3/ 299 - 401.
(6) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق أحمد الرفاعي، 12/ 208، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وأورده السيوطي منسوباً إلى أبي علقمة النحوي، انظر بغية الوعاة، 2/ 140.
(7) اللسان، 2/ 303، (ثعجر).

وقد يدغم نون (افعنلل) إذا جاء بعده ميم نحو: اجرنمز (اجتمع) واجرمز، واخرنمص (سكت) واخرمص، وذهب هاشم طه شلاش أن اجرمز واخرمس هي على وزن (افعلّل)[1]، وفي قوله نظر ؛ لأن بعض اللغويين كالأزهري[2]، وابن منظور[3] ذكروا الفعل اجرنمز وغيره من الإشارة إلى الإدغام الذي حصل فيه، وهو لا يكون إلا على افعنلل.

الوزن الخامس عشر: (افعَنْلَى)

وهو ملحق بالرباعي أيضاً إذ الألف المقصورة في آخره للإلحاق نحو: سلقيته (طرحته) فاسلنقى[4]، ومنه الحديث (إن السقط ليظل محبنطيّاً[5] على باب الجنة)[6].

ويلاحظ أن الأفعال التي جاءت على صيغتي افعنلل وافعنلى قليلة جداً في اللغة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ثقل هاتين الصيغتين.

(1) أوزان الفعل ومعانيها، ص 114.
(2) تهذيب اللغة، 11/ 246، (جرمز).
(3) اللسان، 6/ 64، (جرمز).
(4) شرح الشافية، للرضي، 1/ 68.
(5) المحبنطي: المتغضب المستبطئ.
(6) الحديث ذكره ابن دريد في جمهرة اللغة، 3/ 400، ولم أقف عليه في كتب الحديث المعتمدة، وقال ابن حبان البستي لا أصل له، انظر كتابه المجروحين والضعفاء تحقيق محمود إبراهيم زايد، 2/ 111، طبعة، 1975، دار الوعي، حلب، سورية.

المبحث الثاني

تفسير تعدّد صيغِ المطاوعة وتعدد المعاني للبناء

المتأمل في أبنية المطاوعة يجد أنها جاءت على معظم أوزان الفعل مثل: فعل، وأفعل، وفعل وتفعل وافعل وتفعلل وافعنلل، وفي الوقت نفسه يجد أن الفعل المطاوع الواحد قد طاوع أبنية متعددة، فتفاعل مثلاً يطاوع فعل وفعل وأفعل وفاعل، ولعل تعدد المعاني للبناء الواحد أو تعدد الأبنية لمعنى المطاوعة يعود إلى أمور هي:

1 - اختلاف اللهجات: ومنه فعلت وأفعلت بمعنى نحو: جد فلان وأجد، وأضاء القمر وضاء، وأوحى ووحى[1]، وقد عُني النحويون وعلماء اللغة بباب (فعلت وأفعلت) فمنهم من أفرد له كتابا كما فعل أبو حاتم السجستاني (ت 255هـ) وأبو إسحاب إبراهيم الزجاج (ت 311هـ)، وأبو منصور الجواليقي (ت 540 هـ)، ومنهم من أفرد له باباً في كتابه كما فعل سيبويه[2]، وابن قتيبة[3]، قال سيبويه: ((وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى واحد إلا أن اللغتين اختلفتا))[4]، ومن ذلك قول اللحياني: ((يقال أجبرت فلاناً على كذا ... وهو كلام عامة العرب: أي أكرهته عليه، وتميم تقول: جبرته على الأمر))[5]، قال الأزهري: وهي لغة معروفة (يعني جبر) وكثير من الحجازيين يقولونها، وكان الشافعي يقول ((جبره السلطان بغير ألف

(1) أدب الكاتب، ص 433.
(2) الكتاب، 4/ 61.
(3) أدب الكاتب ص 433.
(4) الأصول في النحو لابن السراج، 3/ 118.
(5) تهذيب اللغة، الأزهري، 11/ 60.

حجازي فصيح))[1].

وقال ابن منظور ((وأهل الحجاز يقولون فتنته المرأة إذا ولهته وأحبها، وأهل نجد يقولون أفتنته))[2]. قال أبو حاتم السجستاني: ((وسمعت أبا زيد[3] يقول: أهل نجد يقولون: أكننت اللؤلؤ والجارية فهي مكنّة، وكننت الحديث، كلٌّ صواب))[4].

وقال أبو حاتم: ((ونزفت العبرة، وتميم تقول: أنزفت العبرة فهي منزفة))[5]، وإلى هذا ذهب ابن درستويه يقول: ((لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لو يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء في لغتين مختلفتين))[6].

2 - الاشتقاق: يمكن أن يشتق من جذر الفعل صيغ عدة بمعنى واحد ؛ لأن العربية لغة اشتقاقية نحو: خبرته وأخبرته وكثرت الشيء وأكثرته. قال سيبويه: ((ويجيء فعلته وأفعلته بمعنى واحد نحو: خبرته وأخبرته))[7]، وقال ابن قتيبة ((وقد تأتي فاعلت وفعلت بمعنى قالوا: ضعفت وضاعفت، وبعدت وباعدت، ونعمت وناعمت))[8].

3 - التوسع في المعنى: وهي حاجة الناس إلى التعبير عن المعاني الجديدة وهي التي دفعتهم لإيجاد مثل هذه الأبنية والمعاني، من ذلك: تعدد صيغ المطاوعة، إذا أتاحت للمتكلم أن يستعمل وزناً مطاوعاً لفعل ما لم يكن يأتي الفعل المطاوع

(1) السابق 11/ 60.
(2) اللسان العرب، 13/ 317، (فتن).
(3) هو سعيد بن أوس الأنصاري، روى عن المفضل الضبي، وله كتاب النوادر، والإبل والشاه، توفي سنة 215هـ، انظر الفهرست لابن النديم ص 78، ومعجم الأدباء للحموي، 1/ 59، 228.
(4) كتاب فعلت وأفعلت، تحقيق خليل إبراهيم العطية، ص 88، طبعة 1979، طبعته جامعة البصرة، العراق.
(5) كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، ص 104.
(6) تصحيح الفصيح، 1/ 165 - 166.
(7) الكتاب، 4/ 62، الأصول في النحو لابن السراج، 3/ 116 - 117.
(8) أدب الكاتب، ص 493.

منه على صيغ معينة فالأفعال: قام، يقظ، يبس مثلاً، لم يأت الفعل المطاوع على انفعل أو افتعل، وإنما جاءت على صيغ أخرى هي فعل واستفعل فقالوا: أقمته فقام أو فاستقام، وأيقظته فاستيقظ، وأيبسته فيبس، فتعدد الأبنية سهلت على المتكلم استعمال المطاوعة في أغلب الأفعال ولبّت حاجته.

4 - عمر البناء: ذكر محمد طاهر الحمصي، أن لعمر البناء أثراً في تنوع دلالته فكلما طال استعمال البناء أضيف إليه دلالات جديدة ... وعلى هذا الأساس ربما كان التميز بين هذه الأبنية من حيث أعمارها أمراً ممكناً استناداً إلى تعدد دلالاتها ... ومثل هذه الأبنية افعل وافعال وافعوعل تحمل دلالة واحدة غالباً هي المبالغة والتوكيد[1]، وتفسيرها تاريخياً ((بأن الفترة التي عاشتها قبل أن تحدد دلالاتها بالتدوين في بطون الكتب كانت قصيرة ولم تسمح للسان العربي أن يطور فيها ويوسع في دلالاتها كما فعل في أخواتها))[2].

(1) نظرة في أبنية الأفعال، مجلة جامعة البعث، ص 138، العدد الثاني تموز، 1985، سوريا.
(2) السابق، ص 138.

المبحث الثالث

دلالاتها إفراداً وتركيباً

أولاً: دلالاتها إفراداً

أفعال المطاوعة ذات أهمية كبيرة في العربية فهي تدل على الإيجاز، وذلك يظهر في التعدية والمشاركة والمطاوعة، فالفعل المجرد مثلاً (فرِح) بنقله إلى (أفرح) يصبح متعدياً ويعبر عن معنى جديد فكأنك قلت: جعلته يفرح، وكذلك (كسر) بنقله إلى (تكسر) أو (انكسر) يصير لازماً ويعبر عن معنى جديد يتسم بالإيجاز إذ معنى تكسر أو انكسر أي: صار مكسوراً، وهذا إيجاز تتسم به العربية في كثير من مفرداتها وأساليبها.

زد على ذلك فإن بناء المطاوعة يحمل دلالات أخر منها المبالغة والصيرورة والنسبة وغيرها كما سيأتي:

ثانياً: دلالاتها تركيباً

وأما دلالات أفعال المطاوعة من خلال التركيب فيه كثيرة، ومن هذه الدلالات التي أمكن استقصاؤها ما يأتي:

1 - الفعل الأول يكون عادة مجرّداً في البنية الصرفية ؛ لأنه يمثل الأصل والأصل يكون على صورته المجردة، في حين يكون الفعل المطاوع مزيداً، لأنه مشتق من الجذر الثلاثي المشترك بين الفعلين كما في كسرته فانكسر وتكسر، وقد يكون الأول مزيداً والثاني مجرداً نحو: استنطقته فنطق.

2 - الفعل الأول يكون متعدياً لمفعول فهو يمثل عنصراً مؤثراً فاعلاً، لذلك طلب عنصراً يؤثر فيه، أما فعل المطاوعة فهو لازم غالباً، لأن فاعله انطاع لفعل آخر، فإن كان الفعل المطاوع متعدياً لمفعولين تعدى الفعل المطاوع إلى واحد

نحو: علمته الحساب فتعلمه، وإن كان متعدياً لواحد اصبح المطاوع لازماً نحو: حطمته فتحطم، وزعم ابن بري[1] ((أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو: استخبرته الخبر فأخبرني الخبر واستفهمت الحديث فأفهمني الحديث ... وفي التعدي لواحد نحو: استفتيته فأفتاني..))[2].

والصواب ما ذكره ابن هشام من أن هذا ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة[3] ؛ لأن معنى الكلام: طلبت منه أن يخبرني فأخبرني، وطلبت منه الفتيا فأفتاني وليس فيه التأثر والتأثير اللذان هما أساس المطاوعة.

3 - يشترك الفعل المطاوع والمطاوع في الجذر اللغوي ويختلفان في البنية الصرفية غالباً وينتج عن الاشتراك في الجذر اشتراك في المعنى ففي قولنا: نصحته فانتصح المعنى المشترك النصيحة، كما ينتج عن اختلاف البنية الصرفية اختلاف في المعنى الجزئي، كما في قولنا: وسعت البيت فاستوسع، فإن (استوسع) أعطى زيادة في المعنى لزيادة البنية الصرفية.

4 - ويختلف فاعل الفعلين فالأول مؤثر والثاني متأثر ؛ لذلك حين قال الزمخشري: ((قرب صدقة وتقرب بها، وتقرب بها مطاوع قرب صدقة))[4] رده أبو حيان قائلاً: ((ليس تقرب مطاوع قرب صدقة لاتحاد فاعل الفعلين))[5].

5 - بين الفعل الأول والمطاوع علاقة منطقية هي علاقة السببية، ((فالمطاوع هو الواقع مسبباً عن سبب اقتضاه نحو: كسرته فانكسر))[6]، وأعطيته

(1) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بري، ولد بمصر ونشأ فيها، وقرأ العربية على مشايخ زمانه، ومن آثاره: مقدمة سماها اللباب، وحاشية على كتاب الصحاح سميت بالتنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح، توفي سنة 582، انظر إنباه الرواة اللفظي 4/ 111، ومعجم الأدباء للحموي، 12/ 56.

(2) مغني اللبيب، ابن هشام ص 675.

(3) السابق ص 675.

(4) الكشاف، 1/ 333.

(5) البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، 3/ 461، ط1، 1993، دار الكتب العلمية، بيروت.

(6) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، 1/ 58، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية.

فأخذ، لذا اقترن الفعل المطاوع بالفاء العاطفة الدالة على السببية، وقيل: ((إن أصل التعليل لإثبات أثر الثلاثي المشتق))[1]، واختلف في المعطوف بغير الفاء فذهب ابن جني إلى عدم جوازه، فيقول: ((وهذا موضع الفاء لا الواو، ألا ترى أنك إنما تقول: جذبته فانجذب، ولا تقول: وانجذب، إذ جعلت الثاني مسبباً عن الأول))[2]، وذهب الزركشي إلى جوازه حيث يقول: ((وهو لا يكون في الغالب إلا بالفاء))[3].

6 - ومن دلالته تركيباً: الإيجاز فقد يقتضي المعنى في اللغات الأخرى كلمتين أو أكثر وهو في العربية تضمه كلمة واحدة فقولنا: انقطع الحبل أي: صار الحبل مقطوعاً.

7 - دلالته زمنياً: الفعل المطاوع يدل على المضي إذا اقترن مع الفعل الأول نحو: علمته فتعلم أي: وقع التعليم في الزمن الماضي، ومعظم صور المطاوعة التي وردت في كتب اللغة على هذه الشاكلة، أما إذا جاء الفعل المطاوع وحده في الجملة نحو: انكسر الإناء وانشقت السماء، فدلالته الزمنية يحددها السياق كأي فعل آخر.

8 - ومن دلالاتها الاستغناء عن أحد الفعلين في التركيب:

أ - الاستغناء عن الفعل المطاوع: قد يستغنى عن الفعل المطاوع بفعل آخر يختلف، عن الأول صرفياً إذ كان في معناه ؛ لأنه لم يتكلم بالمطاوع، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: ((وربما استغنى عن الفعل في هذا الباب، فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب..))[4] ؛ لأنهم لم يقولوا انطرد ولا أطرد.

وقال السيوطيّ: ((وقد يستغنى بمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو: أنخته فبرك))[5].

---

(1) الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي، علي بن عبد الكافي وولده تاج الدين عبد الوهاب، 1/ 199، ط1، 1984، دار الكتب العلمية، بيروت.

(2) الخصائص، 3/ 254.

(3) البرهان في علوم القرآن، 1/ 141.

(4) الكتاب، 4/ 66، والأصول لابن السراج، 3/ 126.

(5) الأشباه والنظائر، 1/ 79.

وليس لهذه الظاهرة غير إيثار الخفة، فإن العرب وجدوا ذهب وأخذ وبرك أيسر عليهم من الأفعال القياسية التي تؤدي المعنى نفسه فاستغنوا بها عنها[1].

ب - الاستغناء عن الفعل المطاوع: وقد يستغنى عن الفعل المطاوع فلا يذكر ولهذا قال ابن الحاجب: ((وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع له كقولك، انكسر الإناء، ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه، وإنما يلزم أن يكون له فعل متعد المطاوع أثره))[2].

9 - ومن دلالة أفعال المطاوعة أنها تفيد وقوع الحدث وتحققه وزوال الشك، فلو قيل مثلاً: كسرت الزجاج وعلمته الحساب لشك أحصل الكسر والتعليم أم لا ؟، فإذا قيل انكسر الزجاج وتعلم الحساب أفاد وقوع الكسر والتعلم وتحققه وزوال الشك لدى السامع، وأنها تفيد التوكيد، فقولنا: كسرته وعلمته تعني أن الكسر والتعليم قد وقع عند المتكلم، وأما قولنا: انكسر وتعلم فقد أفادت توكيداً للفعل الأول كما أكد الفعل بالمصدر في قولنا: مشيت مشياً وقتلت قتلاً، وكما أكدت الجملة بالقسم في قولنا: والله لأفعلن الخير.

10 - ولبعض أوزان المطاوعة معانٍ أخر تسمى بالدلالة الصرفية، ومن تلك الأوزان:

أ - افتعل: ويعطي معنى المبالغة، قال ابن عرفة[3]: ((إن قترب أخص من قرب، فإنه يدل على المبالغة في القرب، قلت - والقول للزبيدي -: ولعل وجهه أن افتعل يدل على اعتمال ومشقة في تحصل الفعل فهو أخص مما يدل على القرب بلا قيد))[4].

(1) الواضح في الصرف، محمد خير الحلواني ص 72.
(2) الإيضاح في شرح المفصل، 2/ 120.
(3) هو محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي، برع في الأصول والقراءات، ومن آثاره: المبسوط في الفقه المالكي، توفي سنة 803 هـ - انظر بغية الوعاة للسيوطي، 1/ 229، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، 385/11.
(4) تاج العروس للزبيدي، 4/ 13، مادة (قرب).

ب - تفعل: وهو يفيد التكثير[1]، نحو: تهشم وتكسر وتحطم.

جـ - افعلّ: وهو يختلف في دلالته عن (افعالّ) ((فاصفرّ واحمرّ ونظائرهما في اللون الخالص الذي قد تمكن واستقر واستمر، فأما إذا كان اللون عرضاً لسبب يزول، ومعنى يحول، فيقال فيه: اصفارّ واحمارّ ليفرق بين اللون لثابت والمتلون العارض))[2] وقال السهيلي (ت 581 هـ): ((والقياس يقتضي صحة ذلك ؛ لأن الألف لم تزد في أضعاف الكلمة إلا لدخول معنى زائد بين أضعاف معناه))[3].

د - تفاعل: وقد يخرج (تفاعل) إلى دلالة أخرى مع المطاوعة هي التدرج مثل قولنا: ساقطته، وقربته فتقارب، فالسقوط والتقارب قد حصلا تدريجياً.

هـ - استفعل: تفيد معنى المبالغة كقولنا: وسعت البيت فاستوسع، فالفعل (استوسع) طاوع وسع وزاد في المعنى.

و - افعوعل وهو يفيد المبالغة والصيرورة[4]، ومن سنن العرب الزيادة في حروف الفعل مبالغة، يقولون: حلا الشيء فإذا انتهى في الحلاوة قالوا: احلولى[5]، وفي قولنا: احليته فاحلولى خرج إلى المطاوعة والمبالغة أيضاً.

ز - انفعل: ذهبت الباحثة نجاة عبد العظيم الكوفي إلى أن انفعل يمكن أن يخرج إلى دلالة السرعة في الطواعية حيث تقول: ((وظني أن هذه الصيغة إنما تسند للفاعل الذي ينفعل للحدث بسرعة وطواعية لحظة البدء فيه، فلا يصح أن نقول: فتحته فانفتح فيما أحكم إغلاقه))[6].

والذي يبدو لي أن السرعة لم تأت من الصيغة، إنما جاءت من الفاء التي

(1) الخصائص لابن جني، 1/ 223، وشرح الشافية للرضي، 1/ 104.

(2) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، ص 33.

(3) نتائج الفكر، تحقيق محمد إبراهيم البناء، ص 326، دار الرياض للنشر، المملكة العربية السعودية.

(4) التسهيل لابن مالك، ص 200.

(5) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، ص 445، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

(6) أبنية الأفعال، ص 61، طبعة 1989، دار الثقافة للنشر، مصر.

قبلها وهي تفيد التعقيب المباشرة، والسرعة في استجابة الفعل لفعل آخر أمر نسبي.

11 - ويمكن أن يحذف الفعل المطاوع إذا دلت عليه قرينة لفظية، من ذلك أن يذكر الفعل المطاوع ويحذف الفعل المطاوع ويبقى شيء يدل عليه كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾ ﴾[1]، والتقدير على مذهب سيبويه[2] والسيرافي[3]: أنبتكم فنبتم نباتا، أي: طاوعتم أمر ربكم، وكذلك قولنا: أخرجته خروجاً أي: أخرجته فخرج خروجاً، فحذف الفعل المطاوع وبقى ما يدل عليه هو مصدره (نباتا) و(خروجاً).

(1) سورة نوح آية 17.
(2) الكتاب 4/ 81.
(3) شرح المفصل لابن يعيش، 1/ 112.

الفصل الثالث
استعمالاتُها في القرآنِ الكريمِ

لقد مرّ في الفصل السابق أنّ صور المطاوعة الواردة في اللغة ثلاث:

أولها: أن يذكر الفعل المطاوع ويأتي بعده الفعل المطاوع مرتبطاً بالفاء العاطفة وهما متحدان في أصل الصيغة نحو: أخرجته فخرج، وباعدته فتباعد.

والثانية: أن يذكر الفعل المطاوع والفعل المطاوع مرتبط بالفاء العاطفة، والفعل الثاني يختلف عن الأول في اللفظ ويوافقه في المعنى، نحو: طردته فذهب، وأعطيته فأخذ.

والثالثة: أن يذكر الفعل المطاوع فقط، نحو: انكسر الإناء، وتدحرجت الكرة، وتكسّرت العصى.

ومن خلال استقراء المطاوعة في القرآن الكريم وجدت أن الصورتين الأولى والثانية قد خلا منهما الاستعمال القرآني، وأما الصورة الثالثة فقد استعملت، نحو قوله تعالى: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ ﴾[2]، وقوله ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[3].

ويظهر لي أن الضابط في استعمال الأفعال للمطاوعة يتعين من خلال أمرين:

أحدهما: من الأفعال نفسها، فهناك أفعال في اللغة لا تقع إلا أن يوقعها غيرها، نحو: انكسر الإناء، هوى النجم، انفلق البحر، تدحرجت

(1) سورة البقرة آية 102.
(2) سورة مريم آية 90.
(3) سورة البقرة آية 74.

الكرة، انفجرت الأرض.

وهذا الضابط يظهر من خلال إشارات بعض أئمة اللغة والنحو إلى بعض أفعال المطاوعة في القرآن الكريم أو في الشواهد النحوية، ومن ذلك.

قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾[1]: ((من شرقت بالضوء تشرق إذا متلأت به واغتصب، وأشرقها الله))[2]، والأرض غير فاعلة.

وقول ابن عطية، والرازي، وأبي حيان، في قوله تعالى: ﴿ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا ﴾[3]: ((فيأ الله الظل فتفيأ، وتفيأ من باب المطاوعة وهو لازم))[4].

وقول ابن كثير وشهاب الدين الآلوسي في قوله تعالى: ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ ﴾[5]: ((فإذا أدخلها وأخرجها خرجت))[6] واليد غير فاعلة على وجه الحقيقة.

وكذلك تعليقاتهم على بعض الشواهد اللغوية[7]، ومنها:

لا خطوتي تتعاطى غير موضعها ولا يدي في حميت السكن تندخل

فقد ذهب ابن جني وابن عصفور أن (اندخل) مطاوع أدخله، واليد لا تكون فاعلة كما قال ابن جني، والشاهد:

وكم منزل لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

(1) سورة الزمر آية 69.

(2) الكشاف، 3/ 357.

(3) سورة النحل، آية 48.

(4) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصاري وآخرين، 8/ 432 ط1، 1985 مؤسسة دار العلوم، الدوحة قطر والتفسير الكبير للرازي، 2/ 42، ط1، 1990، دار الكتب العلمية بيروت وتفسير البحر المحيط لأبي حيان، 480/5.

(5) سورة النمل، آية 12.

(6) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، 3/ 357، ط6، 1993، دار المعرفة، بيروت، وتفسير روح المعاني للآلوسي، 19/ 167. طبعة 1987، دار الفكر، بيروت.

(7) انظر الشواهد والتعليقات في الفصل الثاني ص 24 – 25.

فاسم الفاعل (منهوي) مطاوع لـ (أهوى) على رأي ابن عصفور وأبي حيان.

وأما **الضابط الثاني** فهو في الأفعال التي فيها اختيار وذلك مثل: باعدت زيداً فتباعد، فزيد هو الذي تباعد باختياره غير أنها وقعت بتأثير من غيرها، وقد أشار بعض أئمة اللغة والنحو إلى بعض الأفعال التي تقع في ضمن هذا الضابط ومن ذلك:

قول ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[1]: ((إنهم إذا أُدخِلوا دخلوا، فنسب الدخول إليهم ودليله قوله تعالى: ﴿ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ ﴾[2]، وإنما الله أماتهم لقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾ ﴾[3]، فنسب الفعل إليهم على هذا سعة ومجازاً))[4].

وقوله أيضاً في قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡهَا تُخۡرَجُونَ ﴾[5]: ((فمن قرأ بفتح التاء أراد أن الله إذا أخرجهم يوم القيامة فهم الخارجون))[6].

وقول الفرّاء والزجّاج والقرطبي وأبي حيّان في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا ﴾[7] والتقدير: يعلمان فيتعلمون[8].

---

(1) سورة النساء، آية 124.

(2) سورة التوبة، آية 125.

(3) سورة النجم، آية 44.

(4) الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ص 316، ط4، 1981، دار الشروق، بيروت، لبنان.

(5) سورة الأعراف، آية 25.

(6) الحجة في القراءات السبع، ص 154، 283.

(7) سورة البقرة، آية 102.

(8) معاني القرآن للفراء، 1/ 64، ط2، 1980، عالم الكتب، بيروت، معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده الشلبي 1/ 253، ط1، 1994، دار الحديث، القاهرة، وأحكام القرآن للقرطبي، 2/ 38، دار الكتب العلمية، بيروت، والبحر المحيط لأبي حيان 1/ 500.

وقول الزجاج والقرطبي والطاهر بن عاشور في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾[1]: يأمر بعضهم بعضاً بقتلك[2]، فالائتمار قبول أمر الأمر فهو مطاوع أمره[3].

وقول الآلوسي في قوله تعالى: ﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴿١٢﴾ ﴾[4]: (فانبعث مطاوع بعثه بمعنى أرسله)[5].

وسأذكر مجموعة أفعال وردت على كل وزن من أوزان المطاوعة مكتفياً بما ذكر أئمة اللغة والنحو الذين وقفت على كلامهم في هذا الشأن.

وقد رأيت أن أدرس هذه الأفعال دراسة دلالية نظراً لما للدلالة من أهمية في الدراسات النحوية والصرفية أيضاً، إذ البحث في دلالة الألفاظ عامة ذو أهمية كبيرة ؛ لأنه يكتسب تلك الأهمية من صلته بشؤون الحياة، ومن علاقات الأفراد بعضهم ببعض، فكثير من قضايا الأفراد ومعاملاتهم، بل معاهدات الدول، واتفاقياتها تتوقف على تحديد معاني الألفاظ، والبحث في دلالة الألفاظ القرآنية أهم وأعظم، لأنه يترتب على تحديد معاني تلك الألفاظ أحكام الشرعية تفرق بين الحلال والحرام والواجب والمندوب، وما اختلف الأحكام الفقهية إلا لاختلاف دلالات الألفاظ.

ويقصد بالدلالة المعاني الثواني التي خرج إليها اللفظ في سياق النص وما طرأ على اللفظ من تطور، وما تجنيه العلاقة بين اللفظ والمعاني وهذا ما تنبه إليه عبد القاهر الجرجاني إذ يقول: ((الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد - مثلاً - بالخروج

(1) سورة القصص، آية 20.
(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 4/ 38، وأحكام القرآن للقرطبي، 41/4.
(3) تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، 96/20، طبعة 1984، الدار التونسية، تونس.
(4) سورة الشمس، آية 12.
(5) تفسير روح المعاني، 30/ 260.

فقلت: خرج زيد.. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل، ألا ترى أنك إذا قلت: هو كثير الرماد، أو قلت: هي نؤوم الضحى، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك كمعرفتك من (كثير الرماد) أنه مضياف، ومن (نؤوم الضحى) في المرأة أنها مخدومة لها من يكفيها أمرها))[1].

وسمّى عبد القاهر النوع الأول من الكلام (المعنى)، وعرفه بقوله: ((المعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بلا واسطة))[2]، وسمى النوع الثاني من الكلام (معنى المعنى)، وعرفه بقوله: ((أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر))[3].

وهذا الذي عناه عبد القاهر بمعنى المعنى هو الدلالة، والعلم الذي يدرس المعنى ودلالة اللفظ وتطوره، وعلاقة اللفظ بالمعنى يسمى علم الدلالة، ويعرفه بعض الباحثين المعاصرين بأنه ((العلم الذي يبحث في معاني الألفاظ، وأنواعها وأصولها، والصلة بين اللفظ والمعنى، والتطور الدلالي ومظاهره وأسبابه، والقوانين التي يخضع لها))[4].

ويعرفه بعض الباحثين تعريفاً أدق وأشمل بأنه ((العلم الذي يدرس بطريقة منهجية مفهوم الكلمات ووسائل تحديد علاقتها، ويدرس تطور الدلالة واتجاهاته، ويدرس العلاقات الدلالية بين المفردات من ترادف وتضاد وتقابل، كما يدرس

(1) دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفائز الداية، ص 198، ط1، 1983، دار قتيبة، دمشق.

(2) السابق، ص 199.

(3) نفسه، ص 199.

(4) علم اللغة وفقه اللغة تحديد وتوضيح، عبد العزيز مطر، ص 45، طبعة 1985، دار قطري بن الفجاءة، قطر.

الأساليب اللغوية المختلفة كالأمر والنهي والاستفهام وما لها من دلالات، ويدرس التراكيب النحوية والعلاقات بين أجزاء الجملة من فاعلية ومفعولية وسببية، ويدرس السياق وأثره في تحديد الدلالة، وأخيراً يدرس المناهج الدلالية وسماتها))[1].

ودراسة مثل هذه اقتضت منّي أن أذكر معاني الفعل في المعاجم اللغوية، ثم معانيه في التركيب أو السياق.

(1) رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة، أحمد نصيف الجنابي، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، ص 212، العدد الثالث عشر، 1984، بغداد.

أولاً

ما جاء على وزن (فَعَل)

أ - ما جاء على (فَعَل)

1 - بهتَ

قال ابن فارس: ((الباء والهاء والتاء أصل واحد هو الدهش والحيرة))[1]، وقال الراغب الأصفهاني: ((بهت دهش وتحير، وقد بهته))[2].

وقد ورد (بهت) في القرآن مطاوعاً لبهته أو أبهته في موضع واحد بمعنى الحيرة والدهش وانقطاع الحجة وهو قوله: ﴿ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ ﴾... [3]، فقد قرأ أبو زين العقيلي وابن السميفع (بهت) بفتح الباء والهاء، وقرأ أبو الجوزاء ويحيى بن يعمر وأبو حيوة (بهت) بفتح الباء وضم الهاء[4] والفعل فيها لازم[5]، وقد نص على المطاوعة ابن عاشور بقوله: أبهته أو بهته فبهت أي قطع إبراهيم حجة الكافر فانقطعت وتحير أو أعجزه فعجز[6].

وقال ألكيا الهراسي (ت 524 هـ): ((وفيه جواز المحاجة في الدين ؛ لأنه لا

---

(1) مقاييس اللغة 1/ 307، (بهت).
(2) مفردات غريب القرآن ص 63 (بهت).
(3) سورة البقرة 258.
(4) المحتسب في تبيين القراءات الشاذة والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين 1/ 134، طبعة، 1969، القاهرة.
(5) معالم التنزيل في التفسير والتأويل للبغوي 1/ 366، طبعة 1985، دار الفكر، بيروت.
(6) التحرير والتنوير 3/ 34.

فرق بين الحق والباطل إلا بظهور حجة الحق ودحض الباطل))[1].

2 - ضلّ

قال الراغب الأصفهاني: ((الضلال: العدول عن الطريق المستقيم، ويضاده الهداية))[2].

وقد ورد (ضل) مطاوعاً لـ (أضل) وبمعنى الضلال وضياع الأعمال وبطلانها[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴾[4]، فنص الزمخشري[5] وأبو حيان[6] والنسفي[7] على أن ضل مطاوع أضله، كما تقول: أقعدته فقعد.

3 - نفِدَ

قال ابن فارس: ((النون والفاء والدال أصل صحيح يدل على انقطاع شيء وفنائه))[8].

وقد ورد (نفد) مطاوعاً لـ(أنفد) بمعنى انتهاء الشيء ونفاده في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي ﴾[9]، قال أبو

(1) أحكام القرآن 2/ 225، ط1، 1983، دار الكتب العلمية، بيروت.
(2) المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، ص 297، دار المعارف، القاهرة.
(3) انظر التصاريف (تفسير ما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه)، يحيى بن سلام البصري، تحقيق هند شلبي، ص 345 – 347، طبعة 1979، الشركة التونسية، تونس، وإصلاح الوجوه والنظائر للحسين بن محمد الدامغاني، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، ص 293، ط4، 1983، دار العلم للملايين، بيروت.
(4) سورة الفرقان، آية 17.
(5) الكشاف، 3/ 270.
(6) البحر المحيط، 6/ 447.
(7) مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ضبطه إبراهيم محمد رمضان، 2/ 1160، ط1، 1989، دار القلم، بيروت.
(8) مقاييس اللغة، 5/ 458.
(9) سورة الكهف، آية 109.

حيان - وتبعه الألوسي -: ((وقرأ السلمي (أن تنفد) بالتشديد على تفعل على المضي، وجاء كذلك عن عاصم وأبي عمرو[1]، فهو مطاوع من نفد المشدد نحو: كسرته فتكسر، وقراءة الجماعة مطاوع لأنفد))[2].

وقال محمد الطاهر بن عاشور، هي كناية عن عدم تناهي كلمات الله[3].

ب - ما جاء على مضارع (فَعَل)

1 - يخرج

قال ابن منظور: ((الخروج نقيض الدخول، وخرج ... وأخرجه وخرج به))[4].

وقد ورد (خرج) بمعنى الخروج في مواضع عدة في القرآن الكريم كلها بصيغة المضارع منها أسند الخروج إلى اليد كقوله تعالى: ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ ﴾[5].

قال ابن كثير: ((فإذا أدخلها وأخرجها خرجت))[6]، وقال شهاب الدين الآلوسي: ((قيل في الكلام حذف، وأدخل يدك في جيبك تدخل، وأخرجها تخرج))[7].

وهذه المواضع فيها إظهار لمعجزة من معجزات موسى، ولقدرة الله تعالى ونصره لأنبيائه.

ومنها أفعال أسندت إلى البشر والفعل فيها لله كقوله تعالى: ﴿ أَنتُمْ

(1) لم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات.
(2) البحر المحيط، 160/6، وروح المعاني للآلوسي، 16/ 75.
(3) تفسير التحرير والتنوير، 16/ 54.
(4) لسان العرب، 2/ 249، (خرج).
(5) سورة النمل، آية 12.
(6) تفسير القرآن العظيم، 3/ 357.
(7) تفسير روح المعاني، 19/ 167.

تَخۡرُجُونَ ﴾[1]، ﴿ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ ﴾[2]، ﴿ وَمِنۡهَا تُخۡرَجُونَ ﴾[3] فقرأ حمزة والكسائي بفتح حروف المضارعة فيها[4].

قال ابن خالويه: ((أراد الله عز وجل إذا أخرجهم يوم القيامة فهم الخارجون))[5]، والفعل (خرج) هنا فيه إشارة إلى قدرة الله والرد على منكري البعث.

وقد أسند الفعل إلى البشر ليكون أقرب إلى تصورهم في كيفية الخروج أي: كالخروج المعتاد عندهم في الدنيا.

2 - يدخل

قال ابن فارس: ((الدال والخاء واللام أصل مطرد منقاس، وهو الولوج))[6].

وقال ابن منظور: ((والدخول: نقيض الخروج))[7].

وقد ورد (دخل) فعلا مطاوعاً لـ (أدخل) بمعنى الدخول الذي هو نقيض الخروج في مواضع متعددة وكلها وردت في دخول الجنة أو دخول النار ومن قوله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ يُرۡزَقُونَ فِيهَا بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾[8]، وقرأ حفص عن عاصم بفتح الياء في الأفعال المضارعة[9]، وقال ابن خالويه: ((ولمن فتح أراد أنهم إذا أدخلوا فنسب الدخول إليهم ودليله قوله تعالى: ﴿ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ ﴾[10]

(1) سورة الروم، آية 25.
(2) سورة الروم، آية 19.
(3) سورة الأعراف، آية 25.
(4) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ص 279، ط2، 1400هـ، دار المعارف بالقاهرة.
(5) الحجة في القراءات السبع، ص 154، 283.
(6) مقاييس اللغة، 2/ 335، (دخل).
(7) اللسان، 11/ 239، (دخل).
(8) سورة غافر، آية 40.
(9) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 237.
(10) سورة التوبة، آية 125.

إنما الله أماتهم لقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾ ﴾[1] فنسب الفعل إليهم على هذا سعة ومجازا))[2].

ودخول الجنة نعمة من نعم الآخرة امتن الله بها على عباده، وفيها ترغيب في الأعمال الصالحة، وأما عن دخول النار فقال الله تعالى: ﴿ وَقِيلَ ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ ﴾[3]، وهنا (دخل) فيه جزاء لمن ابتعد عن منهج الله، وفيه إشارة إلى عدل الله وإلى إيفاء الله بوعده لعباده في الدنيا.

(1) سورة النجم، آية 44.
(2) الحجة في القراءات، ص 154، 283.
(3) سورة التحريم، آية 10.

ثانياً

ما جاء على (افتعل)

أ - ما جاء على (افتعل)

1 - احترقت

قال الراغب: ((أحرقه بكذا فاحترق ... وحرق الشيء إيقاع حرارة في الشيء من غير لهيب))[1].

وقد ورد (احترق) مطاوعاً لـ (أحرق) في موضع واحد بمعنى الاحتراق أو الاشتعال في قوله تعالى: ﴿ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ ﴾[2]، وقد نص القرطبي والرازي وأبو حيان والآلوسي وابن عاشور على أن احترقت مطاوع لفعل محذوف تقديره: فيه نار أحرقتها فاحترقت[3].

وقالوا: هو تمثيل حال من ينفق وضم إلى إنفاقه ما يحبطه في الحسرة والأسف إذا كان يوم القيامة واشتدت حاجته إلى ذلك ووجده هباء منثوراً بحال من هذا شأنه.

2 - اقترب

قال ابن فارس: ((القاف والراء والباء أصل صحيح يدل على خلاف

---

(1) المفردات في غريب القرآن، ص 114، (حرق).

(2) سورة البقرة آية 266.

(3) التفسير الكبير للرازي 3/ 53، والجامع لأحكام القرآن، 1/ 207، وروح المعاني للآلوسي، 3/ 38، والتحرير والتنوير لابن عاشور 3/ 53.

البعد))[1]، وقال الأزهري: ((الاقتراب: الدنو ...))[2].

وقد ورد (اقترب) مطاوع لـ (قرب) بمعنى اقتراب ودنو الحساب أو الأجل أو الساعة ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ ﴾[3]، ونص ابن عاشور على المطاوعة بقوله: ((فصيغة الافتعال الموضوعة للمطاوعة مستعملة في تحقق الفعل))[4] وقال: ((هي كناية عن اقتراب موتهم ... وفي هذا تعريض بالتهديد بقرب هلاكهم))[5].

3 - اتّسق:

قال ابن منظور: ((الوسوق: ما دخل فيه الليل وما ضم، وقد وسق الليل واتسق، وكل ما انظم فقد اتسق ... قال الفرّاء: اتساق القمر: امتلاؤه واجتماعه واستواؤه))[6].

وقد ورد الفعل (اتسق) مطاوعاً لوسق بمعنى اكتمال الشيء وانتظامه في قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ١٦ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ١٧ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ١٨ ﴾[7].

وقد نص على المطاوعة الزمخشري[8] والشوكاني[9].

---

(1) مقاييس اللغة، 5/ 80 (دنا).
(2) تهذيب اللغة، 9/ 124، (دنا).
(3) سورة الأنبياء، آية 1.
(4) التحرير والتنوير، 17/ 8.
(5) السابق، 17/ 9.
(6) اللسان 10/ 379 (وسق).
(7) سورة الانشقاق من الآيات 16 - 18.
(8) الكشاف 4/ 235 - 236.
(9) فتح القدير، تحقيق عبد الرحمن عميرة، 5/ 404، ط1، 1994، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، مصر.

4 - انتهى

قال الراغب: ((الانتهاء: الانزجار ...))[1] وقال ابن منظور: ((نهيته فانتهى وتناهى)).

وقد ورد (انتهى) مطاوعاً لـ (نهى) بمعنى الانزجار والامتناع ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ ﴾[2]، وقد نص على المطاوعة الطاهر بن عاشور إذ يقول: ((الانتهاء مطاوع نهاه إذا صده عما لا يليق وكأنه مشتق من النهي - بضم النون - وهو العقل))[3].

وكلام الزمخشري والرازي والآلوسي والبيضاوي يُوحي بالمطاوعة وهو: تبع النهي فانتهى[4]، أو تبع فامتنع[5].

وهذه ((من طرائق القرآن الكريم في التعبير عن الصيغ غير الصريحة التي تفيد معنى النهي وهو المنع بلفظ (النهي) ومنه انتهى))[6].

ب - ما جاء على مضارع (افتعل)

1 - يأتمرون

قال ابن منظور: ((الائتمار والاستئمار: المشاورة ... ويقال لكل من فعل فعلاً من غير مشاورة: ائتمر كأن نفسه أمرته بشيء فأتمر أي أطاعها))[7]، وكأن ائتمر من الأضداد.

---

(1) اللسان 15/ 345، (نهى).
(2) سورة البقرة، آية 275.
(3) التحرير والتنوير، 3/ 90 .
(4) الكشاف للزمخشري، 1/ 165، وروح المعاني للآلوسي، 3/ 51.
(5) التفسير الكبير للرازي، 7/ 81، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي أبي سعيد الشيرازي، البيضاوي، 1/ 142، ط1، 1988، دار الكتب العلمية، بيروت.
(6) ألفاظ المنع والإباحة في القرآن الكريم، دراسة دلالية، عبد الكريم حافظ العبيدي، ص 260، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد.
(7) لسان العرب، 4/ 30، (أمر).

وقد ورد (يأتمرون) مطاوعاً لـ (أمر) بمعنى الائتمار أي قبول الأمر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ ﴾[1]، نص على المطاوعة الطاهر بن عاشور بقوله: ((الائتمار قبول أمر الأمر فهو مطاوع أمره))[2]، ويستشف معنى المطاوعة من قول الزجاج والقرطبي: ((أي يأمر بعضهم بعضاً بقتلك))[3] فينطاع الجميع للأمر.

وفيه تحذير من الرجل الصالح لموسى عليه السلام كي ينجو بنفسه من الكفار.

2 - يرتدّ

قال الراغب: ((الردّ: صرف الشيء بذاته أو بحال من أحواله، يقال: رددته فارتد، والارتداد والردة الرجوع من الطريق الذي جاء منه، لكن الردة تختص بالكفر، والارتداد يستعمل فيه وفي غيره))[4].

وقد جاء (ارتدّ) مطاوعاً لـ (ردّ) بمعنى انقلاب الشيء إلى الحالة التي كان عليها كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾[5] وقد نص على المطاوعة في هذا الموضع الزمخشري[6] والنسفي[7]، قال ابن الأنباري: ((إنما قال: ارتدّ ولم يقل ردّ ؛ لأن هذه من الأفعال المنسوبة إلى المفعولين كقولهم: طالت النخلة والله أطالها، وتحركت الشجرة، والله حركها))[8].

وقد جاء (ارتدّ) في مواضع أخرى بمعنى (الردة) أو الرجوع إلى الكفر كما

(1) سورة القصص آية 20.
(2) تفسير التحرير والتنوير، 20/ 96.
(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 4/ 38.
(4) المفردات في غريب القرآن، ص 193، (ردد).
(5) سورة يوسف آية 96.
(6) الكشاف، 2/ 275.
(7) مدارك التنزيل، 2/ 790.
(8) زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، 4/ 286، ط3، 1984، المكتب الإسلامي، بيروت.

في قوله تعالى: ﴿ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ ...﴾[1] فذهب أبو حيان إلى أن ارتدّ هنا بني على افتعل، وهي من الرد وهي لمعنى التعمل والتكسب[2]، وذهب محمد عبد الخالق عضيمة إلى أن ارتد جاء بمعنى المطاوعة حيث يقول: ((وجيء بصيغة يرتد وهي مطاوعة إشارة إلى أن رجوعهم عن الإسلام إن قدر حصوله لا يكون إلا عن محاولة من المشركين، فإن من ذاق حلاوة الإيمان لا يسهل عليه رجوعه))[3]، ويبدو أن عبارة الزمخشري تشير المطاوعة أيضاً حيث يقول: ((من يرجع عن دينه ويطاوعهم..)) وأرى أن ارتد هنا جاء لمعنى المطاوعة كما نص على ذلك عضيمة، فإن المؤمن لا يرتد عن دينه إلا إذا رُدّ من شياطين الإنس أو الجن.

جـ - ما جاء على أمر (افتعل)

- امتازوا

قال ابن فارس: ((الميم والحرف المعتل والزاء أصل صحيح يدل على تزيل شيء من شيء .... وامتازوا: تميز بعضهم من بعض ... وانماز الشيء انفصل عن الشيء))[4].

وقد جاء الفعل (امتازوا) بصيغة الأمر مطاوعاً لـ (ماز أو ميز) بمعنى التميز والانفراد في قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٥٩ ﴾[5]، ونص الزمخشري[6] وأبو حيان[7] والآلوسي[8] وابن عاشور[9] على أن امتاز هنا المطاوعة.

---

(1) سورة المائدة آية 54.
(2) البحر المحيط، 2/ 159.
(3) التحرير والتنوير، 2/ 332.
(4) مقاييس اللغة، 5/ 289، (ميز).
(5) سورة يس، آية 59.
(6) الكشاف، 4/ 23.
(7) البحر المحيط، 7/ 327.
(8) روح المعاني، 23/ 29.
(9) التحرير والتنوير، 23/ 45.

وقال ابن عاشور: ((ووجه الأمر بأن يمتازوا مبالغة في الإسراع لحصول امتيز.. ويؤول إلى معنى ادخلوا النار))[1].

ويحتمل الأمر في (امتازوا) أنه يراد منه الزجر والعنف وبيان سوء حالهم في ذلك الموقف.

(1) السابق، 23/ 45.

ثالثاً

ما جاء على (انْفَعَل)

ما جاء على (انفعل)

1 - انبعث

قال ابن فارس: ((الباء والعين والثاء أصل واحد هو الإثارة، ويقال: بعثت الناقة إذا أثرتها))[1]، وقال الجوهريّ: ((بعثه وابتعثه بمعنى أي: أرسله فانبعث ... وبعث الموتى نشرهم ليوم البعث))[2].

وقد ورد (انبعث) في القرآن الكريم مطاوعاً لـ (بعث) بمعنى الانبعاث والإرسال في قوله تعالى: ﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴿١٢﴾ ﴾[3]، فنصَّ الآلوسي[4] والشوكاني[5] على معنى المطاوعة في انبعث.

والفعل انبعث جاء في مقام الذم لعاقر الناقة لأن ارتكب أمراً قد نهى عنه.

2 - انفجر

قال الأزهري: ((الفجر أصله الشق ...، وسمي الفجر فجراً لانفجاره وهو انصداع الظلمة عن نور الصبح))[6].

---

(1) مقاييس اللغة، 1/ 266، (بعث).
(2) الصحاح، 1/ 273، (بعث).
(3) سورة الشمس، آية 12.
(4) روح المعاني، 30/ 260.
(5) فتح القدير، 5/ 447.
(6) تهذيب اللغة، 11/ 48. (فجر).

وقد ورد (انفجر) مطاوعاً لفجره بمعنى الانفجار وخروج الماء كما في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ ﴾[1].

قال بعض المفسرين هو على تقدير محذوف أي فضربته فانفجرت[2]، وأرى أن الأصل في الكلام فجره فانفجر، والدليل قول أبي حيان والعكبري ومحمد عبد الخالق عضيمة إن انفجر هنا مطاوع فجره فانفجر[3].

والفعل (انفجر) فيه إظهار لمعجزة من معجزات موسى، وفيه منة عظيمة وهي انفجار العيون كي يشرب الناس الماء.

3 - انفطر

قال ابن فارس: ((الفاء والطاء والراء أصل صحيح يدل على فتح شيء وإبرازه ...))[4] وقال الجوهريّ: ((الفطر الشق، يقال فطرته فانفطر ... وتفطر الشيء تشقق))[5].

وقد ورد (انفطر) مطاوعاً لفطر بمعنى الانفطار أو التشقق في قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ ﴾[6]، قال ابن القيّم: ((فيه دلالة على عظم عزته ... وانفراده بالربوبية وانقياد المخلوقات بأسرها لقهره، وفيها تبيان كذب المشركين والكافرين لأن معبودهم من الكواكب والنجوم والأوثان قد تحطم وتناثرت أمامهم فتبين زيف دعواهم))[7].

(1) سورة البقرة، آية 60.
(2) الكشاف للزمخشري، 1/ 144، والمحرر الوجيز لابن عطية، والبحر المحيط لأبي حيان، 1/ 390، والتفسير الكبير للرازي، 3/ 95.
(3) البحر المحيط لأبي حيان، 1/ 390، والمغني في الأفعال لعضيمة، ص 132.
(4) مقاييس اللغة، 4/ 510، (فطر).
(5) الصحاح، 2/ 781، (فطر).
(6) سورة الانفطار، آية 1.
(7) بدائع الفوائد، 3/ 183.

وفي قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ ﴾[1]، قرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بالياء والنون[2] وهو مطاوع فطر كما نص على ذلك ابن عطية[3] وأبو حيان[4]، ومكي بن أبي طالب القيسي[5]، والعكبري[6]، والآلوسي[7]، قال أبو حيان: ((وفيه استعظام للكلمة وتهويل من فظاعتها وتصوير لأثرها في الدين وهدم لأركانه))[8].

4 - انقلب

قال الأزهري: ((القلب تحويلك الشيء عن وجهه ... وقد قلبته فانقلب ... والانقلاب: الانصراف))[9].

وقد ورد (انقلب) مطاوعاً لـ (قلب) بمعنى الانقلاب أو الرجوع كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ ﴾[10]، وقد ورد بصيغة المضارع أيضاً ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ ﴾[11]، ونص على المطاوعة أبو حيان[12]، والطاهر بن عاشور[13]، ومحمد عبد

(1) سورة مريم، آية 90.
(2) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 580، والحجة في القراءات لابن خالويه، ص 239.
(3) المحرر الوجيز، 13/ 141.
(4) البحر المحيط، 6/ 206.
(5) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، 2/ 93، ط4، 1987، مؤسسة الرسالة، بيروت.
(6) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، 2/ 883، طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.
(7) روح المعاني، 29 / 188.
(8) البحر المحيط، 6/ 206.
(9) تهذيب اللغة، 9/ 74، (قلب).
(10) سورة آل عمران آية 174.
(11) سورة آل عمران، آية 144.
(12) البحر المحيط، 1/ 598.
(13) التحرير والتنوير، 17/ 213.

الخالق عضيمة[1].

وهي استعارة تمثيلية للارتداد عن الإسلامٍ، ووجه الاستعارة أن المنقلب على عقبيه قد ترك ما بين يديه وأدبر عنه فلما تركوا الإيمان وصاروا بمنزلة المدبر مما بين يديه فوصفوا بذلك[2].

ب - ما جاء على مضارع (انفعل)

1 - ينقضّ

قال ابن فارس: ((القاف والضاد أصول ثلاثة: أحدهما هوي الشيء ... فالأول قولهم انقض الحائط وقع، ومنه انقضاض الطائر))[3].

وقد ورد (انقضّ) مطاوعاً لـ (قضّ) بمعنى سقوط الشيء ووقوعه في قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾[4]، ونص الزمخشري[5] والرازي[6] والآلوسي[7] على معنى المطاوعة.

2 - ما ينبغي

قال ابن فارس: ((الياء والغين والياء أصلان: أحدهما طلب الشيء، الثاني جنس من الفساد، فمن الأول بغيت الشيء أبغيه إذا طلبته ... تقول: بغيت فانبغي))[8]، وقال الجوهري: ((ينبغي أن تفعل كذا هو من أفعال المطاوعة))[9].

---

(1) المغني في الأفعال، ص 126.
(2) المحرر الوجيز لابن عطية، 2/ 10.
(3) مقاييس اللغة، 5/، (فض).
(4) سورة الكهف، آية 77.
(5) الكشاف، 2/ 399.
(6) التفسير الكبير، 21 / 134.
(7) روح المعاني، 15/ 276.
(8) مقاييس اللغة، 1/ 271. (بغى).
(9) الصحاح، 6/ 2283، (بغى).

وقد ورد (ما ينبغي) مطاوعاً لبغى في قوله تعالى ﴿ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ ﴾[1].

وقد نص الزمخشري[2] وغيره من المفسرين[3] على أن انبغى مطاوع بغى إذا طلب أي ما يتأتي له اتخاذ الولد وما ينطلب لو طلب مثلاً لأنه محال، وكلام الزمخشري وغيره يحتاج إلى تفصيل فإنه إن كان يتحدث عن الفعل (ينبغي) فهو مطاوع بغى وهذا لا غبار عليه، وإن كان الكلام على الاستعمال وهو (ما ينبغي) فذلك فيه نظر ؛ لأن الفعل منفي وهذا خلاف المطاوعة، ولهذا قال الجوهري: ((ينبغي هو من أفعال المطاوعة تقول: بغيته فانبغى، كسرته فانكسر))[4]، فالمطاوعة تقع في الإيجاب لا في النفي كما مرّ[5].

(1) سورة مريم، آية 92.
(2) الكشاف، 3/ 46.
(3) البحر المحيط، 6/ 207، مدارك التنزيل للنسفي، 2/ 995، أنوار التنزيل للبيضاوي، 2/ 41، روح المعاني للآلوسي، 16/ 242.
(4) الصحاح، 6/ 2283.
(5) انظر المبحث الثاني من الفصل الأول، من ص 8 – 9.

رابعاً
ما جاء على (تفعَّل)

أ-ما جاء على (تفعَّل)

- تقطّع

قال ابن فارس: ((القاف والطاء والعين أصل صحيح يدل على صرم وإبانة شيء من شيء))[1]، ويقال: قطعه فانقطع، وقطعه واقتطعه فانقطع وتقطع[2].

وقد ورد (تقطع) مطاوعاً لـ (قطع) بمعنى التقطع والتفرق في قوله تعالى: ﴿ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ ﴾[3]، وقال الزمخشري: ((وقطعهم الله أحزاباً فتقطعوا))[4]، وقال أيضاً: ((والأصل وتقطعتم إلا أن الكلام جرى في إلى الغيبة على طريق الالتفات كأنه ينعى عليهم ما أفسدوه ... ويقبح فعلهم ... ثم توعدهم بأن هؤلاء إليه يرجعون فهم محاسبهم))[5]، وقال ابن عاشور: ((التقطع مطاوع قطع أي تفرقوا، وأسند التقطع إليهم، لأنهم جعلوا أنفسهم فرقاً فعبدوا آلهة متعددة فشبه فعلهم ذلك بالتقطع)[6]، وفيه معنى الذم والتحقير لتفرقهم.

---

(1) مقاييس اللغة، 5/ 101، (قطع).
(2) اللسان 8/ 276، (قطع).
(3) سورة الأنبياء آية 93، وورد في سورة المؤمنون آية 53.
(4) أساس البلاغة، ص 371.
(5) الكشاف، 3/ 20.
(6) التحرير والتنوير، 17/ 142.

ومنه قوله تعالى أيضاً ﴿ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ﴾[1] نص ابن عاشور على المطاوعة هنا[2]، وفسرها الطبري بالمطاوعة حيث يقول: ((فتقطع الله منافعها في الآخرة عن الكفرين ... فهي متقطعة بأهلها))[3].

وفيه دلالة على خيبتهم وحسرتهم[4]، إذ سقطت الرياسات والقيادات التي كان المخدوعون يتبعونها، وعجزت عن وقاية أنفسها فضلاً عن تابعيها[5]، وأنه لا منجى لهم من العذاب ولا تعلق بشيء يخلص من عذاب الله[6].

ب - ما جاء على مضارع (تفعل)

1 - يتعلمون

قال ابن منظور: ((العلم نقيض الجهل ... وعلمت الشيء: عرفته ... وعلمته العلم وأعلمه إياه فتعلمه))[7].

وقد ورد (يتعلمون) مطاوعاً لـ (علم) مرتين في آية واحدة بمعنى تعلم الشيء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡۚ ﴾[8].

(1) سورة البقرة، آية 166، وورد في سورة الأنعام، آية 94، والتوبة، آية 110.
(2) التحرير والتنوير، 2/ 98.
(3) جامع البيان في تأويل القرآن، 2/ 77، ط2، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت.
(4) التحرير والتنوير، 2/ 98.
(5) في ظلال القرآن، سيد قطب، 1/ 154، ط24، 1995، دار الشروق، بيروت.
(6) البحر المحيط لأبي حيان، 1/ 647.
(7) اللسان 12/ 417، (علم).
(8) سورة البقرة آية 102.

وذهب القراء[1] وابن عطية[2] والطبري[3] وأبو حيان[4] والآلوسي[5] وابن عاشور[6] إلى أن (يتعلمون) للمطاوعة.

وقال ابن عاشور: إن أمور السحر لا يأتي منها إلا الضر ... فالساحر لا يستطيع سحر أحد ليصير ذكياً أو غنياً، وهذا زيادة تنبيه على سخافة عقول المشتغلين به، وهو مقصد الآية[7].

2 - يتفجر

قال الأزهري: ((الفجر أصله الشق ... وسمي الفجر فجراً لانفجاره وهو انصداع الظلمة عن نور الصبح))[8].

وقد ورد (يتفجر) في موضع واحد مطاوعاً لـ فجر) بمعنى الانفجار وخروج الماء في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ ﴾[9]، ونص على المطاوعة الزمخشري[10] وابن عطية[11] وأبو حيان[12] والآلوسي[13].

قال الرازي: أي إن الحجارة قد تندى بالماء الكثير والقليل، وهؤلاء قلوبهم في نهاية الصلابة لا تندى بقبول شيء من المواعظ ولا تنشرح لذلك ولا تتوجه إلى الاهتداء[14].

وفيه معنى الذم والتحقير لهؤلاء بحيث جعل الشيء الجامد أحسن منهم حالاً.

---

(1) معاني القرآن، 1/ 64.
(2) المحرر الوجيز، 1/ 422.
(3) جامع البيان، 1/ 507.
(4) البحر المحيط، 1/ 500.
(5) روح المعاني، 1/ 344.
(6) التحرير والتنوير، 1/ 645،.
(7) السابق، 1/ 645.
(8) تهذيب اللغة، 11/ 48 (فجر).
(9) سورة البقرة، آية 74.
(10) الكشاف، 1/ 77.
(11) المحرر الوجيز، 1/ 356.
(12) البحر المحيط، 1/ 427.
(13) روح المعاني، 1/ 359.
(14) انظر التفسير الكبير، 3/ 130.

3 - يتفطر

قال ابن فارس: ((الفاء والطاء والراء أصل صحيح يدل على فتح شيء وإبرازه))[1] وقال الجوهري: ((الفطر الشق ... وتفطر الشيء تشقق))[2].

قد ورد (تفطر) مطاوعاً لـ(فطر) بمعنى تشقق الشيء وانفطاره في قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١ ﴾[3].

ونصَّ على المطاوعة مكي بي أبي طالب القيسي[4] وابن عطية[5] وأبو حيان[6] والعكبري[7].

وفيه استعظام للكلمة وتهويل لفظاعتها وتصوير لأثرها في الدين وهدم أركانه.

4 - يتفيّأ

قال الخليل ((فاء الفيء إذا تحول عن جهة الغداة))[8]، وقال ابن منظور ((تفيأت الظلال أي .....وتفيؤ الظلال رجوعها بعد انتصاف النهار))[9].

وقد ورد (يتفيأ) مطاوعا لـ (فيأ) بمعنى التقلب والرجوع في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدٗا لِّلَّهِ ﴾[10]،

(1) مقاييس اللغة، 4/ 5ق10، (فطر).
(2) الصحاح، 2/ 781، (فطر).
(3) سورة مريم، من الآيتان 90 - 91.
(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع، 2/ 93.
(5) المحرر الوجيز، 13/ 141.
(6) البحر المحيط، 6/ 205.
(7) التبيان في إعراب القرآن 2/ 883.
(8) معجم العين، 8/ 406، (فيأ).
(9) اللسان 1/ 124، (فيأ).
(10) سورة النحل، آية 48.

ونص على المطاوعة ابن عطية[1] والرازي[2] وأبو حيان[3]، وفيه إشارة إلى أن كل المخلوقات منقادة لله، وفيه تعريض بالمعرضين عن منهجه، فإذا كانت الأشياء التي لا تعقل انقادت له، فكيف بأهل العقول؟

(1) المحرر الوجيز، 8/ 432.
(2) التفسير الكبير، 20/ 42.
(3) البحر المحيط، 5/ 480.

خامساً

ما جاء على (تفاعل)

ما جاء على تفاعل

1 - تجافى

قال ابن فارس: ((الجيم والفاء والحرف المعتل يدل على أصل واحد: نبو الشيء عن الشيء))[1] وقال الجوهري ((وجافاه عنه فتجافى عن الفراش، أي نبا))[2].

وقد ورد(تجافى)مطاوعا لـ (جافى) بمعنى ارتفاع الجنب وتنحيه في قوله تعالى:

﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ ﴾[3]، ونص على المطاوعة الزمخشري[4] وابن منظور[5].

قال أبو السعود: فيه بيان محاسنهم[6]، وقال ابن عاشور، فيه تعريض بالمشركين لأنهم يمضون ليلهم بالنوم لا يصرفه عنهم تفكر، بل يسقطون كما تسقط الأنعام[7].

وأرى أنه كناية عن قيامهم الليل خوفاً وطمعاً.

---

(1) مقاييس اللغة، 1/ 465، (جفى).
(2) الصحاح، 6/ 2303، (جفى).
(3) سورة السجدة، آية 16.
(4) أساس البلاغة، ص 61، (جفى).
(5) اللسان، 14/ 148، (جفى).
(6) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 4/ 198، دار الفكر بيروت.
(7) التحرير والتنوير، 21/ 229.

2 - تعاطى

قال ابن منظور: ((العطو: التناول، يقال: عطوت أعطو، والتعاطي: التناول الجراءة على الشيء ... وعاطى الصبي أهله: عمل لهم وناولهم ما أرادوا))[1].

وقد ورد (تعاطى) بمعنى تناول الشيء مطاوعاً لـ (عاطى) في قوله تعالى: ﴿ فَنَادَوْاْ صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ ﴿٢٩﴾ ﴾[2]، ونص على المطاوعة أبو حيان[3] وعضيمة[4]، قال أبو حيان: وتعاطى مطاوع عطى، وكأن هذه الفعلة تدافعها الناس وعاطاها بعضهم بعضاً فتعاطاها عاقر الناقة وتناول العقر بيده.

وقال ابن عاشور: ((فيه إشارة إلى إتمام الفتنة ووقوع البلاء والعصيان لأمر الله))[5].

ب - ما جاء على مضارع (تفاعل)

تساقط

قال ابن فارس: ((السين والقاف والطاء أصل واحد يدل على الوقوع وهو مطرد))[6]، وقال ابن منظور: ((سقط ...: وقع، وتساقط على الشيء ألقى نفسه عليه))[7].

وقد ورد (تساقط) مطاوعاً لـ (ساقط) بمعنى سقوط الشيء أو وقوعه في قوله تعالى: ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾ ﴾[8]، ونص على

(1) اللسان 15/ 70، (عطى).
(2) سورة القمر، 29.
(3) البحر المحيط، 8/ 179.
(4) المغني في الأفعال، ص 133.
(5) التحرير والتنوير، 27/ 201.
(6) مقاييس اللغة، 3/ 86، (سقط).
(7) اللسان، 7/ 316.
(8) سورة مريم، آية 25.

المطاوعة مكي بن أبي طالب القيسي[1] والراغب الأصفهاني[2] وقال: فكما عُدّي (تفعل) في نحو (تجرعته) كذلك عدي (تفاعل) كما عدي (فاعل).

وسقوط الرطب فيه منّةٌ من الله وتسلية لمريم، قال البيضاويّ: ((وتسليتها بذلك لما فيه من المعجزات الدالة على براءة ساحتها، فإن مثلها لا يتصور لمن يرتكب الفواحش لمن رآها على أن من قدر أن يثمر النخلة اليابسة في الشتاء قدر أن يحبلها من غير محبل))[3].

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع، 2/ 88.
(2) المفردات في غريب القرآن، ص 235.
(3) أنوار التنزيل للبيضاوي، 2/ 30.

سادساً

ما جاء على (استفعل)

ما جاء على مضارع (استفعل)

1 - يستبشرون

قال ابن فارس: ((الباء والشين والراء أصل واحد: ظهور الشيء مع حسن وجمال))[1]، وقال ابن منظور: ((بشرته فاستبشر ...))[2].

وقد ورد (استبشر) مطاوعاً للفعل (أبشر) بمعنى البشارة ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ ﴾[3]، وقد نص على المطاوعة أبو حيان[4] والآلوسي[5] وعضيمة[6]، بينما ذهب ابن عطية إلى أن استبشر بمعنى الفعل المجرد[7].

قال أبو حيان: ((والأحسن أن استبشر مطاوع أبشر كقولهم: أكانه فاستكان، واشلاه فاستشلى واراحه فاستراح ... وإنما كان هذا هو الأحسن ؛ لأنه من حيث المطاوعة يكون منفعلاً عن غيره فوصلت له البشرى بإبشار الله له بذلك، ولايلزم

---

(1) مقاييس اللغة، 1/ 251، (بشر).
(2) اللسان، 4/ 61، (بشر).
(3) سورة آل عمران، آية 170.
(4) البحر المحيط، 3/ 431.
(5) روح المعاني، 4/ 193.
(6) المغني في الأفعال، ص 132.
(7) المحرر الوجيز، 3/ 421.

هذا المعنى إذا كان بمعنى المجرد، لانه لا يدل على المطاوعة))[1].

قال الرازي ((والآية عندنا دالة على العفو عن فساق أهل الصلاة لأنه بايمانه استحق الجنة، فلو بقي بسبب فسقه في النار مؤبداً لما وصل إليه أجر إيمانه، فحينئذ يضيع أجر المؤمنين على إيمانهم وذلك خلاف الآية))[2].

2 - يستصرخ

قال ابن فارس ((الصاد والراء والخاء أصل يدل على صوت رفيع، يقال صرخ يصرخ هو إذا صوت، ويقال: الصارخ: المستغيث، الصارخ: المغيث))[3]، فهو من الأضداد.

وذهب محمد عبد الخالق عضيمة إلى أنّ (يستصرخه) في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ ﴾[4] جاء للمطاوعة[5].

وعند الرجوع إلى أمهات معاجم اللغة وجدت أن (يستصرخ) بمعنى (يستغيث)[6].

وكذلك في كتب التفسير بمعنى يستغيثه ويطلب نصرته[7]، وهذا يظهر أن يستصرخ جاء هنا للطلب وليس للمطاوعة كما ذهب الشيخ عضيمة.

---

(1) النهر الماد على البحر المحيط، تحقيق بوران وهديان الضناوي، 1/ 404، ط1، 1987، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، والبحر المحيط، 3/ 431.

(2) التفسير الكبير، 10/ 79.

(3) مقاييس اللغة، 3/ 348، (صرخ).

(4) سورة القصص، آية 18.

(5) دراسات لأساليب القرآن الكريم، 4/ 657، دار الحديث بالقاهرة.

(6) انظر تهذيب اللغة للأزهري، 4/ 135، وديوان الأدب للفارابي، 2/ 290، طبعة 1975، والصحاح، 1/ 426، وأساس البلاغة للزمخشري، ص 292، ولسان العرب، 3/ 33، (صرخ).

(7) التفسير الكبير للرازي، 24/ 236، إرشاد العقل السليم لأبي السعود، 7/7، ومدارك التنزيل للنسفي، 2/ 1256، وأنوار التنزيل للبيضاوي، 2/ 450.

سابعاً

ما جاء على (افعلّ)

- ما جاء على مضارع (افعلّ)

- ينفضّ

قال ابن فارس: ((النون والقاف والضاد أصل صحيح يدل على نكث الشيء...، ونقضت الحبل والبناء، والنقيض: النقوض ولذلك يقال للبعير المهزول نقض كأن الأسفار نقضته))[1].

ولم يأت فعل صريح على صيغة (فعل) إنما بتأويل (انقض) الذي نص عليه الزمخشري[2] وابن الجوزي[3] والرازي[4] أنه مطاوع قضضته في قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[5]، فأولوا (انقض) من النقض كاحمر، وعلى رأيهم فالفعل المطاوع له هو نقضته، ونقض بمعنى هدم قريب المعنى من قض الذي معناه سقط.

---

(1) مقاييس اللغة، 5/ 471، (نقض).
(2) الكشاف، 2/ 399.
(3) زاد المسير، 5/ 176.
(4) التفسير الكبير، 21/ 134.
(5) سورة الكهف، آية 77.

ثامناً

ما جاء على مضارع (افعالّ)

- ينقاضّ

وقد ورد (انقاضّ) مطاوعاً لـ(قضضته) بمعنى الكسر أو الهدم في قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[1]، فقرأ الزهري ويحيى بن يعمر (ينقاضّ) بالألف والتشديد وهو من قولك: انقاضّت السن إذا انكسرت[2].

(1) سورة الكهف، آية 77.

(2) معاني القرآن للفراء، 2/ 156، والمحتسب لابن جني، 2/ 32، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، 2/ 857، والتفسير الكبير، 21/ 134، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود، 5/ 237.

تاسعاً

ما جاء على (افعوعل)

- ما جاء على مضارع (افعوعل)

- تثْنونِي

قال ابن فارس: ((الثاء والنون والياء أصل واحد وهو تكرير الشيء مرتين إذ جعلته شيئين متواليين أو متباينين، وذلك قولك ثنيت الشيء))[1].

قال ابن منظور: ((ثنا الشيء ... رد بعضه على بعض ... وانثنى أي انعطف وكذلك اثنوني على افعوعل وكل شيء عطفته أي ثنيته))[2].

وقد ورد (تثنوني) مطاوعاً لـ ثنيته بمعنى الثني أو العطف في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾[3]، وقرأ الأعمش (تثنوني صدورهم)[4]، وقال الآلوسي: ((يجوز أن يكون للمطاوعة كما صرح ابن مالك في التسهيل والمعنى أن صدورهم قبلت الثني ويؤول إلى معنى انحرفت))[5]، وكلام الزمخشري قريب منه وإن لم ينص على المطاوعة حيث يقول: ((يريد مطاوعة صدورهم للثني كما ينثني الهش من النبات))[6].

---

(1) مقاييس اللغة، 1/ 391، (ثنى).
(2) اللسان، 4/ 115، (ثنى).
(3) سورة هود، آية 5.
(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، 3/ 39، والمحتسب لابن جني، 1/ 318 - 320.
(5) روح المعاني، 11/ 210.
(6) الكشاف، 2/ 17 - 18.

وهو كناية عن إعراضهم[1]، وفيه معنى التعجب من جهالة المشركين إذ كانوا يقيسون صفات الله تعالى على صفات الناس فيحسبون أن الله لا يطلع ما يسرونه عنه[2].

(1) روح المعاني، 11/ 210، وانظر تفسير المنار، محمد رشيد رضا، 12/ 10، طبعة 1993، دار المعرفة، بيروت.

(2) التحرير والتنوير لابن عاشور، 11/ 321.

الخاتمة

أهمُّ النتائج التي توصلتُ إليها في بحثي (**أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم**) ما يأتي:

1 - المطاوعة معنى حقيقي في اللغة العربية، لها مفهومها الخاص بها منذ سيبويه، وليست من أوهام النحويين والصرفيين كما زعم بعض الباحثين المعاصرين.

2 - مفهوم المطاوعة مرّ بمراحلَ زمنية بدءاً، بسيبويه وانتهاءً بالباحثين المعاصرين، وقدمت له تعريفات متعددة، غير أني رأيت أن هذه التعريفات لم تكن جامعة مانعة، فقدمت له تعريفاً يجمع ما ذكره القدامى، ويبتعد عما اشترطه النحويون المتأخرون من شروط ضيقت مفهوم المطاوعة.

3 - معنى المطاوعة لا يقتصر على اللغة العربية فحسبْ، بل تشترك فيه اللغات السامية على اختلاف بينها في الصيغ.

4 - أن ما ورد من أن اللغات السامية واللهجات العامية قد استعملت الفعل المطاوِع بمعنى الفعل المبني للمجهول لا يسوغ لبعض الباحثين التسوية بين الفعل المطاوع والفعل المبني للمجهول، وقد ثبت في هذا البحث أن كلاً منهما يختلف عن الاخر بناء ودلالة.

5 - ومن خلال استقرائي لبعض معاجم اللغة توصلت إلى أن هناك أوزاناً جدية للمطاوعة: للفعل المطاوع أو الفعل المطاوع، وقد ذكرتها في الفصل الثاني.

6 - ظهر لي أن معنى المطاوعة قد جاء على أوزان كثيرة مما يدل على سعة معنى المطاوعة في الأفعال.

7 - رأيت أن كثرة أبنية المطاوعة أو تعدد البناء الواحد لمعانٍ متعددة يمكن أن يرجع إلى أسباب منها: اختلاف اللهجات، والاشتقاق، والتوسع في

المعنى، وعمر البناء.

8 - يمكن أن يعد الفعل المطاوع صورة من صور التوكيد في العربية كالتوكيد بالمصدر أو التوكيد بالقسم أو التوكيد بالحروف.

9 - استعمال القرآن للفعل المطاوع وحده يعزز ما ذكره ابن الحاجب ومن تابعه من أنه قد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع، ويعزز أيضاً ما نهجه بعض أئمة اللغة والنحو في الحديث عن أفعال المطاوعة في بعض الشواهد الشعرية التي جاء فيها الفعل المطاوع وحده.

10 - معظم أفعال المطاوعة في الاستعمال جاءت على صيغة الماضي مثل: (انفجر، انفلق، اهتدى، ضل، انتشرت، اقترب، احترقت) للدلالة على وقوع الفعل وتحققه وإن كانت الأحداث غالباً ستقع في المستقبل أو يوم القيامة.

11 - استعمل القرآن الكريم الوزان الشائعة في الاستعمال مثل (فعل، افتعل، انفعل، تفعل)، وقد خلا القرآن من صيغ مثل: تفعلل، وافعنلل، وافعنلى، وافعللّ، وقد يعود السبب إلى ثقل هذه الصيغ.

12 - أفعال المطاوعة الواردة في القرآن تنوعت دلالاتها، فمنها ما جاء في سياق أحكام شرعية، ومنها ما جاء في سياق وصف أفعال العباد في الدنيا أو في الآخرة، ومنها ما جاء في سياق وصف أحداث يوم القيامة، وهذا كله يقع في ضمن مقاصد القرآن.

الفهارس العامة

فهرس الآيات
فهرس الأحاديث
فهرس الأقوال المأثورة
فهرس الأشعار والأرجاز
فهرس المصادر والمراجع
فهرس المحتويات

فهرس الآيات

السورة	الرقم	الصفحة
البقرة		
﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ ﴾	102	96
﴿ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ ﴾...	258	77
﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ ﴾	275	85
﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾	102	73
﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ ﴾	74	71، 97
﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ ﴾	60	90
﴿ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾	166	96

السورة	الرقم	الصفحة
﴿ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ ۗ ﴾	266	83
آل عمران		
﴿ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ ﴾	144	91
﴿ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾	174	91
﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ ﴾	170	105
النساء		
﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ ﴾	124	73
المائدة		
﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ ...﴾	54	87
﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ ﴾	30	9
الأعراف		
﴿ ۞ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ ﴾	47	22
﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ ﴾	178	18
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا ...﴾	38	53
﴿ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾	25	73، 80
التوبة		
﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ ﴾	127	22
﴿ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾	125	73
﴿ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾	125	80

السورة	الرقم	الصفحة
هود		
﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ ﴾	5	111
يوسف		
﴿ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ ﴾	96	4، 86
النحل		
﴿ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾	21	22
﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدٗا لِّلَّهِ ﴾	48	98
﴿ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدٗا ﴾	48	72
الإسراء		
﴿ وَنُخَوِّفُهُمۡ فَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا طُغۡيَٰنٗا كَبِيرٗا ﴾	60	18
الكهف		
﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي ﴾	109	78
﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾	77	107، 109
﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ ﴾	77	92
مريم		
﴿ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ ﴾	92	93
﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ ﴾	90	71، 91

السورة	الرقم	الصفحة
﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١ ﴾	90 - 91	98
﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ۝٢٥ ﴾	25	102
الأنبياء		
﴿ ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ ﴾	1	84
﴿ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ ﴾	93	95
الفرقان		
﴿ ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴾	17	78
﴿ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾	17	18
النمل		
﴿ وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ ﴾	12	72، 79
القصص		
﴿ إِنَّ ٱلۡمَلَأَ يَأۡتَمِرُونَ ﴾	20	86
﴿ إِنَّ ٱلۡمَلَأَ يَأۡتَمِرُونَ بِكَ ﴾	20	74
﴿ فَإِذَا ٱلَّذِي ٱسۡتَنصَرَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَسۡتَصۡرِخُهُۥۖ ﴾	18	106
الروم		
﴿ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ ﴾	25	79 - 80
﴿ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ ﴾	19	80

السورة	الرقم	الصفحة
السجدة		
﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ ﴾	16	101
يس		
﴿ وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾	59	87
الزمر		
﴿ وَأَشۡرَقَتِ ٱلۡأَرۡضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾	69	72
غافر		
﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ يُرۡزَقُونَ فِيهَا بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴾	40	80
فصلت		
﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ ...﴾	17	18
النجم		
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾ ﴾	44	73، 81
القمر		
﴿ فَنَادَوۡاْ صَاحِبَهُمۡ فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ ﴿٢٩﴾ ﴾	29	102
التحريم		
﴿ وَقِيلَ ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ ﴾	10	81
القلم		
﴿ لَّوۡلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ...﴾	49	53
نوح		
﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾ ﴾	17	70

السورة	الرقم	الصفحة
الانفطار		
﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ ﴾	1	90
الانشقاق		
﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ ۝١٦ وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ۝١٨ ﴾	18 - 16	84
الشمس		
﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا ۝١٢ ﴾	12	22، 74، 89

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
1 - إن ربي علمني فتعلمت وأدبني فتأدبت	26

فهرس الأقوال المأثورة

القول	قائله	الصفحة
2 - إن السقط ليظل محبنطياً على باب الجنة	ـــ	60
3 - مالكم تكأكاتم علي كتأكؤكم على ذي جنة، افرنقعوا عني	أبي علقمة النحوي	59

فهرس الأشعار والأرجاز

البيت	قائله	الصفحة
1 - كالكلب إن قلت له اخسأ انخسأ	مجهول	26
2 - فلما أتى عامان بعد انفصاله	حميد بن ثور	55
عن الضرع واحلولي دماثا يرودها		
3 - وكتيبة لبستها بكتيبة حتى	الفرار السلمي	26
إذا التبست نفضت لها يدي		
4 - ولاحت الحرب الوجوه والسرر	العجاج	36
فضمرت من كان حرا فضمر		
5 - لو عصر منه البان والمسك انعصر	أبو النجم العلجي	25
6 - قد جبر الدين الإله فجبر	العجاج	26
وعور الرحمن من ولى العور		
7 - فدفعتها فتدافعت مشي القطاة إلى الغدير	المنخل اليشكري	26
وعطفتها فتعطفت كتعطف الظبي الغرير		
8 - إذا ما الضجيع ثنى عطفها	النابغة ال جعدي	26
تثنت فكانت عليه لباسا		
9 - لا خطوتي تتعاطى غير موضعها	الكميت الأسدي	72
ولا يدي في حميت السكن تندخل		

البيت	قائله	الصفحة
10 - فلو كنت تعطي حين تسأل سامحت لك النفس واحلولاك كل خليل	مجهول	55
11 - فلم يغوني ربي فيكف اصطحابنا ورأسك في الأغوري من الغي ومنغوي وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي	يزيد بن الحكم	41

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

- ألفاظ المنع والإباحة في القرآن الكريم، دراسة دلالية، عبد الكريم حافظ العبيدي، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد.

ثانياً: المطبوعات:

أ

1 - أبنية الأفعال، نجاة عبد العظيم الكوفي، طبعة 1989، دار الثقافة للنشر، مصر.

2 - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، منشورات مكتبة النهضة ببغداد.

3 - أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، عصام نور الدين، ط2، 1981، المؤسسة، بيروت.

4 - الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي، علي بن عبد الكافي وولده تاج الدين بن عبد الوهاب، ط1، 1984، دار الكتب العلمية، بيروت.

5 - أحكام القرآن ألكيا الهراسي، ط1، 1983، دار الكتب العلمية، بيروت.

6 - أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، ط2، 1986، مكتبة الرسالة، بيروت.

7 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، دار الفكر، بيروت.

8 - ارتشاف الضَّرب من لسانِ العَرَب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، طبعة 1984، مكتبة الخانجي، القاهرة.

9 - أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، طبعة 1979، دار المعرفة، بيروت.

10 - الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد الرؤوف طه سعد، ط1، 1975، مكتبة الكليات الأزهري بالقاهرة.

11 - إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط4، دار المعارف بالقاهرة.

12 - إصلاح الوجوه والنظائر، الحسين بن محمد الدامغاني، تحقيق عبدالعزيز سيد الأهل، ط4، 1983، دار العلم للملايين، بيروت.

13 - الأصول في النحو لأبي بكر بن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، 1985، مؤسسة الرسالة، بيروت.

14 - الأعلام خير الدين الزركلي، طبعة 1986، دار العلم للملايين، بيروت.

15 - الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي، طبعة 1973، دار الجيل، بيروت.

16 - إنباه الرواة على انباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، 1986، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

17 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل لأبي سعيد الشيرازي البيضاوي، ط1، 1988، دار الكتب العلمية، بيروت.

18 - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، طبعة 1983، وزارة الأوقاف، بغداد.

ب

19 - بدائع الفوائد لابن قيّم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية.

20 - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط1، 1993، دار الكتب العلمية، بيروت.

21 - البرهان في علوم القرآن، برهان الدين الزركشي، تحقيق محمد أبي

الفضل إبراهيم، طبعة 1988، دار الجيل بيروت.

22 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، دار المعرفة، بيروت.

ت

23 - تاج العروس للزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، طبعة 1965، دار الهداية الكويت.

24 - تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ط4، 1974، دار الكتاب العربي، بيروت.

25 - التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، ط1، 1982، دار الفكر، دمشق.

26 - التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق على محمد البجاوي، طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

27 - التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، طبعة 1984، الدار التونسية، تونس.

28 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الجياني، طبعة 1967، دار الكتاب العربي، بيروت.

29 - التصاريف (تفسير ما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه)، يحيى بن سلام البصري، تحقيق شلبي، طبعة 1979، الشركة التونسية، تونس.

30 - تصحيح الفصيح لابن درستويه، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد ببغداد.

31 - تصريفات الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، ط2، 1994، مكتبة المعارف، بيروت.

32 - التعريفات للسيد الشريف الجرجاني، ط3، 1988، دار الكتب العلمية، بيروت.

33 - التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض بن محمد القوزي، ط1، 1996، طبع جامعة الملك سعود، الرياض.

34 - تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ط6، 1993، دار المعرفة، بيروت.
35 - التفسير الكبير لفخر الدين الرازي ط1، 1990، دار الكتب العلمية، بيروت.
36 - تفسير المنار، محمد رشيد رضا، طبعة 1993، دار المعرفة، بيروت.
37 - تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، طبعة رابعة، دار المعارف بالقاهرة.

ج

38 - الجاسوس على القاموس، احمد بن فارس الشدياق، طبعة 1299هـ، مطبعة الجوائب، قسطنطينية.
39 - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
40 - جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ط2، 1997، دار الكتب العلمية، بيروت.
41 - جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط25، 1991، المكتبة العصرية، بيروت.
42 - الجمانة في شرح الخزانة، ناصيف اليازجي، دار صعب، بيروت.

ح

43 - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، طبعة 1978، دار الفكر، بيروت.
44 - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبع عبد الحميد حنفي بمصر.
45 - حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء التراث، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
46 - الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط4، 1981، دار الشروق، بيروت لبنان.
47 - حركة التصحيح اللغوي، محمد ضاري حمادي، دار الرشيد ببغداد.
48 - الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق عادل جمال

سليمان، طبعة 1987، القاهرة.

خ

49 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

50 - الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الهدى، بيروت.

د

51 - دراسات لأساليب القرآن، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة.

52 - درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري (516هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر.

53 - دروس في العبرية، ربحي كمال، ط4، 1966، مطبعة جامعة دمشق.

54 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية، ط1 1983، دار قتيبة دمشق.

55 - دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، لطيفة إبراهيم النجار، ط3، 1994، دار البشير، عمان.

56 - ديوان الأدب للفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، طبعة 1975، المطابع الأميرية بالقاهرة.

57 - ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح التبريزي، دار القلم، بيروت.

58 - ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة 1951، ط1965، الدار القومية للطباعة بالقاهرة.

59 - ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزة حسن، 1971، مكتبة دار الشروق، دمشق.

60 - ديوان الكميت، تحقيق داود سلوم، طبعة 1969، مكتبة العاني، بغداد.

61 - ديوان النابغة الجعدي، ط1، 1964، المكتب الإسلامي، دمشق.

ر

62 - روح المعاني لشهاب الدين الآلوسي، طبعة 1987، دار الفكر، بيروت.

ز

63 - زاد المسير في علوم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ط 3، 1984، المكتب الإسلامي، بيروت.

64 - الزوائد في الصيغ في اللغة العربية، قسم الأفعال، زين كامل الخويسكي، طبعة 1985، دار المعرفة الإسكندرية، مصر.

س

65 - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ط2، 1400 هـ، دار المعارف، القاهرة.

66 - السريانية نحوها وصرفا، زكية محمد رشدي، ط2، 1978، دار الثقافة، القاهرة.

67 - السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، فائز عبد المنعم، ط1، 1983، دار الفكر، بيروت.

ش

68 - شرح ألفية ابن معطي، شرحها عبد العزيز جمعة الموصلي، تحقيق علي موسى الشوملي، ط1، 1985، مكتبة الخريجي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

69 - شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، 1990، دار هجر، القاهرة.

70 - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت.

71 - شرح السعد على تصريف الزنجاني، دار إحياء التراث، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بالقاهرة.

72 - شرح الشافية للرضي الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن

وآخرين، طبعة 1982، دار الكتب العلمية، بيروت.

73 - شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

74 - شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، ط 1، 1973، المكتبة العربية، حلب.

75 - شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني، ط1، 1986، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

ص

76 - الصاحبي، في فقه اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة 1977، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

77 - الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط3، 1984، دار العلم للملايين، بيروت.

78 - الصرف، حاتم صالح الضامن، طبعة1991، نشر وزارة التعليم العالي ببغداد.

79 - الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة، غريب عبد المجيد نافع، طبعة 1983، القاهرة.

ع

80 - علم اللغة وفقه اللغة تحديد وتوضيح، عبد العزيز مطر، طبعة 1985، دار قطري بن الفجاءة، قطر.

ف

81 - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، ط1، 1994، دار الوفاء، المنصورة بمصر.

82 - فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، ط3، 1984، مكتبة الخانجي، القاهرة.

83 - الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، طبعة 1966، مطبعة العاني، بغداد.

84 - فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، طبعة 1977، جامعة الملك سعود، الرياض المملكة العربية السعودية.

85 - الفهرست لابن النديم، ط1، 1994، دار المعرفة، بيروت.

86 - في ظلال القرآن، سيد قطب، ط24، 1995، دار الشروق، بيروت.

87 - في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط1، 1964، بيروت.

ق

88 - القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ط2، 1987، مؤسسة الرسالة، بيروت.

89 - القياس في اللغة، محمد الخضر حسين، ط2، 1983، دار الحداثة، لبنان.

ك

90 - الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط3، 1983، عالم الكتب، بيروت.

91 - كتاب فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، تحقيق خليل إبراهيم العطية، 1979، طبعة جامعة البصرة، العراق.

92 - الكشاف عن حقائق التنزيل لمحمود بن عمر الزمخشري، وبذيله حاشية الشيخ عليان المرزوقي، دار المعرفة، بيروت.

93 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، ط4، 1987، مؤسسة الرسالة، بيروت.

94 - الكلّيات لأبي البقاء الكفوي، ط2، 1993، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ل

95 - لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.

م

96 - المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، ط1، 1982، مكتبة دار العروبة، الكويت.

97 - المثال في تصريف الأفعال، علي أحمد طلاب، ط2، 1990، القاهرة.

98 - المجروحين والضعفاء لابن حيّان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبعة 1975، دار الوعي، حلب، سوريا.

99 - مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، شرح الجاربردي والنقرة كار، عالم الكتب، بيروت.

100 - مجموعة القرارات العلمية 1 - 28، في مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً من 1 - 32 - 1962، جمعها محمد أحمد خلف الله ومحمد شوقي، طبعة 1963، المطابع الأميرية، القاهرة.

101 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصاري وآخرين، ط1، 1985، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر.

102 - المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.

103 - مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، ضبطه إبراهيم محمد رمضان، ط1، 1989، دار القلم، بيروت.

104 - المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، 1986، الدار الثقافية بدمشق.

105 - المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المغربي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

106 - معالم التنزيل في التفسير والتأويل، الحسن بن مسعود البغوي، 1985، دار الفكر، بيروت.

107 - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط1، 1994، دار الحديث بالقاهرة.

108 - معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط 2، 1980، عالم الكتب بيروت.

109 - معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، طبعة 1986، مطبعة التعليم في الموصل، نشر وزارة التعليم العالي ببغداد.

110 - معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

111 - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

112 - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، ط1، 1985، دار الفرقان، عمان.

113 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، ط2، 1981، دار الفكر، بيروت.

114 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك وآخرين، ط1، 1992، دار الفكر، بيروت.

115 - المغني في الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة ط3، 1962، دار الحديث، بالقاهرة.

116 - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعارف، بالقاهرة.

117 - المفصل في العربية للزمخشري، طبعة ثانية، دار الجيل، بيروت.

118 - مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

119 - المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

120 - الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، ط4، 1979، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

121 - مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان لامية الأفعال (شرح لامية الأفعال لابن مالك)، محمد أمين الهرري، ط1، 1985، دار الفكر، بيروت.

122 - المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى ومحمد أمين، ط1، 1954، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

ن

123 - نتائج الفكر، عبد الرحمن السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر، المملكة العربية السعودية.

124 - النحو الوافي، عباس حسن، طبعة رابعة، دار المعارف، مصر.

125 - نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد المجيد هريدي، طبعة 1990، مكتبة الزهراء، القاهرة.

126 - النهر المادّ على البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق بوران وهديان الضناوي، ط1، 1987، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

هـ

127 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، طبعة 1980، دار البحوث العلمية، الكويت.

128 - الواضح في الصرف، محمد خير الحلواني، ط2، 1978، دار المأمون، بيروت.

الدوريات:

1 - رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة، أحمد نصيف الجنابي، مجلة معهد البحوث والدراسات العلمية، العدد الثالث عشر، 1984، بغداد.

2 - صيغة (أفعل)، مصطفى النماس، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 49، سنة 13، 1401هـ.

3 - المطاوعة حقيقتها وأوزانها، هاشم طه شلاش، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 18، 1974.

4 - المطاوعة معناها وأوزانها، صالح بن سليمان الوهيبي، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، المجلد السادس، العدد الثاني، سنة 1994.

5 - المطاوعة في الأفعال، خليل إبراهيم العطية، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد الخامس، السنة الرابعة، 1979.

6 - نظرة في أبنية الأفعال، محمد طاهر الحمصي، مجلة البعث، العدد الثاني، تموز، 1985، سوريا.

7 - هل في العربية وزن اتفاعل واتفعل، جعفر عبابنة، مجلة دراسات، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، سنة 1984، عمان الجامعة الأردنية.

فهرس الموضوعات

مُقدِّمَة.....3
أهميّة الموضوع.....3
الدراسات السابقة.....4
منهج البحث.....5
الفصل الأول مَفْهُوم المُطاوَعة 7
المبحث الأول تعريف المطاوعة لغة واصطلاحاً.....9
أولاً: تعريف المطاوعة لغة.....9
ثانياً: تعريف المطاوعة واصطلاحاً.....10
المبحث الثاني لزومُ المطاوعة وتخلُّفُها عن الوقوع.....17
المبحث الثالث العلاقة بين الفعل المطاوِع والمبني للمجهول.....21
المبحث الرابع مُناقشةُ مَنْ أنكرَ المُطاوَعة 25
الفصل الثاني أوزانُ المطاوعة ومعانيها 29
المبحث الأول أوزان المطاوعة 31
الوزن الأول: (فَعَل).....32
الوزن الثاني: (فَعَّل) 36
الوزن الثالث: (أفْعَلَ) 37
الوزن الرابع: (انْفَعَل) 39
الوزن الخامس: (افْتَعَل) 45
الوزن السادس: (تَفَعَّل).....48
الوزن السابع: (افعَلّ) 50
الوزن الثامن: (اعَالّ).....51
الوزن التاسع: (تفَاعَل).....52

الوزن العاشر: (اسْتَفْعلَ)..... 54
الوزن الحادي عشر: (افْعَوْعَلَ)..... 55
الوزن الثاني عشر: (تفَعْلَلَ) 56
الوزن الثالث عشر: (افعلّ)..... 58
الوزن الرابع عشر: (افعنلل)..... 59
الوزن الخامس عشر: (افعَنْلَى) 60
المبحث الثاني تفسير تعدّد صيغِ المطاوعة وتعدد المعاني للبناء 61
المبحث الثالث دلالاتها إفراداً وتركيباً..... 65
أولاً: دلالاتها إفراداً..... 65
ثانياً: دلالاتها تركيباً..... 65
الفصل الثالث استعمالاتُها في القرآنِ الكريمِ 71
أولاً: ما جاء على وزن (فَعَل)..... 77
أ – ما جاء على (فَعَل)..... 77
1 – بهتَ..... 77
2 – ضلّ 78
3 – نفِدَ 78
ب – ما جاء على مضارع (فَعَل)..... 79
1 – يخرج 79
2 – يدخل..... 80
ثانياً: ما جاء على (افتعل) 83
أ – ما جاء على (افتعل) 83
1 – احترقت 83
2 – اقترب..... 83
3 – اتّسق 84
4 – انتهى..... 85
ب – ما جاء على مضارع (افتعل) 85

1 - يأتمرون..... 85
2 - يرتدّ 86
جـ - ما جاء على أمر (افتعل)..... 87
- امتازوا..... 87
ثالثاً: ما جاء على (انْفَعَل) 89
ما جاء على (انفعل)..... 89
1 - انبعث..... 89
2 - انفجر 89
3 - انفطر..... 90
4 - انقلب..... 91
ب - ما جاء على مضارع (انفعل) 92
1 - ينقضّ..... 92
2 - ما ينبغي 92
رابعاً: ما جاء على (تفعَّل)..... 95
أ_ما جاء على (تفعَّل)..... 95
- تقطّع..... 95
ب - ما جاء على مضارع (تفعل)..... 96
1 - يتعلمون 96
2 - يتفجر 97
3 - يتفطر..... 98
4 - يتفيّأ 98
خامساً: ما جاء على (تفاعل) 101
ما جاء على تفاعل 101
1 - تجافى..... 101
2 - تعاطى..... 102
ب - ما جاء على مضارع (تفاعل)..... 102

تساقط 102
سادساً: ما جاء على (استفعل)..... 105
ما جاء على مضارع (استفعل)..... 105
1 - يستبشرون 105
2 - يستصرخ..... 106
سابعاً: ما جاء على (افعلّ) 107
- ما جاء على مضارع (افعلّ) 107
- ينفضّ..... 107
ثامناً: ما جاء على مضارع (افعالّ) 109
- ينقاضّ..... 109
تاسعاً: ما جاء على (افعوعل)..... 111
- ما جاء على مضارع (افعوعل)..... 111
- تثْنونِي 111
الخاتمة..... 113

الفهارس العامة

فهرس الآيات 117
فهرس الأحاديث 123
فهرس الأقوال المأثورة..... 124
فهرس الأشعار والأرجاز..... 125
فهرس المصادر والمراجع 127
المؤلف في سطور..... 139
فهرس الموضوعات..... 139

AFᶜĀL AL-MUṬĀWAᶜA WA ISTIᶜMALĀTUHĀ FĪ AL-QURᵓĀN AL-KARĪM

by

Dr. Ayyoub Jerjis Al-Atiyya

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban